

Distr.: General
29 October 2012
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية مشتركة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

اليابان*

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٠٢-١	معلومات عامة
٣	٥١-١	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة
٣	٢-١	١- الوصف الجغرافي
٣	١٢-٣	٢- الخصائص الديمغرافية
٥	٣١-١٣	٣- الخصائص الاجتماعية والثقافية
١٢	٥١-٣٢	٤- الخصائص الاقتصادية
١٧	١٠٢-٥٢	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة
١٧	٥٥-٥٢	١- النظام السياسي
١٧	٧١-٥٦	٢- السلطة التشريعية
٢٣	٧٥-٧٢	٣- السلطة التنفيذية
٢٤	٩٢-٧٦	٤- السلطة القضائية
٣٣	٩٧-٩٣	٥- الاستقلال الذاتي المحلي
٣٣	١٠٢-٩٨	٦- الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية
٣٤	٢٠١-١٠٣	ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٣٤	١٣٠-١٠٣	ألف - قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان
٣٤	١٠٥-١٠٣	١- حالة عقد المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان
٣٦	١٣٠-١٠٦	٢- التحفظات والإعلانات
٤٢	١٦٨-١٣١	باء - الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني .
٤٢	١٤٤-١٣١	١- حماية حقوق الإنسان في إطار الدستور الياباني
٤٦	١٤٦-١٤٥	٢- اتفاقيات حقوق الإنسان كجزء من القوانين واللوائح المحلية
٤٦	١٦٨-١٤٧	٣- الأجهزة التي تعالج مسائل حقوق الإنسان ونظام الانتصاف
٥٠	٢٠١-١٦٩	جيم - الإطار الذي يجري فيه تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني
٥٠	١٧١-١٦٩	١- دور وأنشطة المجلس التشريعي الوطني والجمعيات المحلية فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان
٥١	١٧٣-١٧٢	٢- تعميم المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان
٥١	١٨٨-١٧٤	٣- التعليم والتوعية في مجال حقوق الإنسان
٥٤	١٩١-١٨٩	٤- التدابير الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان
٥٥	١٩٣-١٩٢	٥- مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها
٥٥	١٩٧-١٩٤	٦- التعاون الدولي
٥٦	٢٠١-١٩٨	٧- عملية إعداد التقارير الحكومية
٥٧	٢١٢-٢٠٢	ثالثاً - المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة
٥٧	٢٠٤-٢٠٢	١- التشريع المتعلق بعدم التمييز والمساواة
٥٨	٢١٢-٢٠٥	٢- السياسة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة

أولاً - معلومات عامة

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

١- الوصف الجغرافي

١- اليابان بلد يتألف من جزر عديدة تقع بُعيد الساحل الشرقي للقارة الآسيوية. وتشكل الجزر أرحبياً هلالاً الشكل يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. وليابان حدود شمالية مع روسيا عبر بحر اليابان وبحر أوخوستوك وحدود جنوبية مع الفلبين وجزر ميكرونيزيا يفصلها عنهما البحر الهادئ، وإلى الغرب من اليابان عبر بحر اليابان وبحر شرق الصين تقع شبه الجزيرة الكورية والصين.

٢- وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت المساحة البرية الإجمالية لليابان ٣٧٧ ٩٥٥ كيلومتراً مربعاً، تغطي ٩٦ في المائة منها الجزر الرئيسية الأربع، وهي هونشو (٢٢٧ ٩٧٥ كيلومتراً مربعاً)، وهو كايدو (٧٧ ٩٨٤ كيلومتراً مربعاً)، وكيوشو (٣٦ ٧٥٢ كيلومتراً مربعاً)، وشيكوكو (١٨ ٣٠١ كيلومتر مربع)^(١).

٢- الخصائص الديمغرافية

(أ) لمحة عامة

٣- في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ العدد الإجمالي للسكان في اليابان، ١٢٨ ٠٥٧ ٣٥٢ نسمة، بينهم ٦١٥ ٧٢٩ ٦٥ امرأة يشكلن نسبة ٥١ في المائة، بينما بلغ عدد الرجال ٦٢ ٣٢٧ ٧٣٧ رجلاً يمثلون ٤٩ في المائة.

٤- وتبلغ الكثافة السكانية المقيسة للسكان في اليابان ٣٤٣,٤ نسمة لكل كيلومتر مربع، مرتفعة بذلك بمقدار ٠,٢ في المائة مقارنة بالتعداد السابق (٢٠٠٥).

٥- وبلغ عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أقل ١٨ ٠٢٢ ٢١٠ نسمة، بينهم ٧٤٦ ٧٩٤ ٨ امرأة و٤٦٤ ٤٦٧ ٩ رجلاً. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٦٨٥ ٢٤٥ ٢٩ نسمة بينهم ٢٧٣ ٧٧٥ ١٦ امرأة و٤١٢ ٤٧٠ ١٢ رجلاً. وتبلغ نسبة السكان الذين تصل أعمارهم ١٥ سنة أو أقل إلى مجموع السكان ١٤ في المائة بينما تصل نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٢٣ في المائة.

(١) المصدر: التقارير الإحصائية عن مساحة الأراضي بحسب المقاطعات والبلديات في اليابان، ٢٠١١، الصادرة عن سلطة المعلومات الجغرافية الفضائية في اليابان.

٦- وتتألف الحكومات المحلية في اليابان من ٤٧ مقاطعة و١٧٣٤ بلدية (يبلغ عدد المدن^(٢) فيها ٧٨٧ مدينة وعدد البلدات والقرى^(٣) ٩٤٧ بلدة وقرية). وأي مدينة كبيرة يزيد تعداد سكانها عن ٥٠٠.٠٠٠ نسمة وعينت بهذه الصفة وفقاً لقانون الاستقلال الذاتي المحلي تسمى "مدينة معينة بالقانون". ويوجد في الوقت الراهن ١٩ مدينة معينة بالقانون ولكل منها ولاية إدارية مماثلة للمقاطعة التي هي موجودة فيها. ويبلغ عدد سكان المناطق الحضرية^(٤) ١١٦ ١٥٦ ٦٣١ نسمة بينما يبلغ عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية^(٥) نحو ١١ ٩٠٠ ٧٢١ نسمة. ويعيش نحو ٩١ في المائة من مجموع السكان في مناطق حضرية.

(ب) عدد الأجانب المسجلين

٧- قل عدد الأجانب المسجلين في آخر ٢٠١٠ بمقدار ٩٧٠ ٥١ نسمة عن السنة السابقة ووصل إلى ٢ ١٣٤ ١٥١ نسمة. وبحسب الجنسية، يأتي الصينيون في المرتبة الأولى إذ يشكلون نحو ٣٢,٢ في المائة أو ٦٨٧ ١٥٦ نسمة، يليهم الكوريون الجنوبيون أو الشماليون ٩٨٩ ٥٦٥ نسمة (٢٦,٥ في المائة)، فالبرازيليون ٥٥٢ ٢٣٠ نسمة (٨,١ في المائة)، فالفلبينيون ١٨١ ٢١٠ نسمة (٩,٨ في المائة)، فالبرويين ٦٣٦ ٥٤ (٢,٦ في المائة)، فالأمريكيون ٦٦٧ ٥٠ نسمة (٢,٤ في المائة).

٨- ويرد أدناه التغيير في عدد الأجانب المسجلين خلال السنوات الخمس الأخيرة.

في آخر	في آخر	في آخر	في آخر	في آخر	عدد الأجانب المسجلين (شخصاً)
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢ ١٣٤ ١٥١
٢ ٠٨٤ ٩١٩	٢ ١٥٢ ٩٧٣	٢ ٢١٧ ٤٢٦	٢ ١٨٦ ١٢١	٢ ١٣٤ ١٥١	

(ج) عدد الأشخاص الذين يعتنقون ديانات في اليابان

٩- في آخر عام ٢٠٠٩، كان عدد الذين يعتنقون ديانات في اليابان كما يلي: ٣٨١ ٤٩٨ ١٠٦ يعتنقون الشنتو و٥٣٥ ٦٧٤ ٨٩ يعتنقون البوذية، و١٢١ ٩٥٦ ٢ يعتنقون المسيحية، و٤٨ ٠٤٨ ٩٠١٠ يعتنقون ديانات أخرى^(٦).

- (٢) تعتبر المناطق الخاصة في طوكيو مدينة واحدة. " والمنطقة الخاصة" هي حكومة محلية خاصة تختلف في غرضها وهيكلها ووظيفتها عن البلديات الأخرى، من وجهة نظر كفالة وحدة المنطقة الحضرية. ويوجد حالياً في طوكيو ٢٣ منطقة معينة كمنطقة خاصة.
- (٣) تشمل قرية شيكوتان، وقرية توماري، وقرية رويوبيتسو، وقرية روتو، وقرية شانان، وقرية شيبيتورو في مكتب المقاطعة الفرعية بمنطقة نيمورو (المكتب الفرعي لنيمورو سابقاً).
- (٤) يشير تعبير "المناطق الحضرية" إلى المجموع الكلي لجميع المدن في اليابان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (بما في ذلك المناطق الخاصة في طوكيو).
- (٥) يشير تعبير "المناطق الريفية" إلى المجموع الكلي لجميع البلدات والقرى في اليابان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (باستثناء قرية سيكوتان، وقرية توماري، وقرية رويوبيتسو، وقرية شانان، وقرية شيبيتورو في مكتب المقاطعة الفرعية بمنطقة نيمورو، وهي الجزر المحددة في المادة ١ من نظام تنفيذ التعدادات السكانية).
- (٦) يزيد مجموع الذين يعتنقون ديانات في اليابان عن مجموع السكان لاحتمال عد بعض الأفراد بواسطة منظمين أو دينين أو أكثر.

(د) إحصاءات عن اللغات والشعوب الأصلية

- ١٠ - اللغة الرسمية في اليابان هي اليابانية.
- ١١ - الأينو، وهو الشعب الأصلي الذي يعيش حول الجزء الشمالي من الأرخيبيل الياباني، وبخاصة في هوكايدو، له لغته الأصلية. وتشجع الحكومة ثقافة الأينو، بما في ذلك لغتهم.
- ١٢ - وعدد شعب الأينو ومن يستطيعون التحدث بلغتهم غير معروف؛ غير أنه استناداً للمسح الذي أجرته في ٢٠٠٦ حكومة إقليم هوكايدو، يعيش في هوكايدو ٢٣ ٧٨٢ نسمة من الأينو.

٣- الخصائص الاجتماعية والثقافية

(أ) إحصاءات المواليد والوفيات

- ١٣ - في ٢٠١٠، بلغ العمر المتوقع للمرأة اليابانية ٨٦,٣٩ سنة وبلغ للرجل ٧٩,٦٤ سنة.
- ١٤ - وفي ٢٠١٠، بلغ المعدل الإجمالي للخصوبة في اليابان ١,٣٩. ويشير المعدل الإجمالي للخصوبة، الذي يحسب باستخدام معدلات الولادة التي تتوقف على سن المرأة خلال الفترة الواقعة بين ١٥ سنة و٤٩ سنة من العمر، إلى متوسط عدد الأطفال لكل امرأة طوال حياتها بافتراض أن المرأة ستصل إلى معدل الولادة المتوقف على السن عند بلوغه على مدى حياتها.
- ١٥ - وفي ٢٠١٠، بلغ معدل الوفيات في اليابان لكل ١٠٠٠ من السكان ٩,٥. وبلغ معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢,٣ وبلغ معدل وفيات الأمهات ٤,١ لكل ١٠٠٠٠٠ من مجموع المواليد الأحياء.
- ١٦ - وترد أدناه الإحصاءات المتعلقة بالفقرات صفر - صفر لفترة السنوات الخمس من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠^(٧):

السنة	العمر المتوقع عند الولادة		معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ من السكان)	معدل الخصوبة الإجمالي (لكل ١٠٠٠ من السكان)	عدد المواليد الأحياء (لكل ١٠٠٠ من السكان)	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ من الأمهات)		معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)
	ذكور	إناث				مجموع المواليد الأحياء	معدل وفيات الرضع	
٢٠٠٦	٧٩,٠٠	٨٥,٨١	٨,٧	١,٣٢	٨,٧	٢,٦	٤,٨	
٢٠٠٧	٧٩,١٩	٨٥,٩٩	٨,٦	١,٣٤	٨,٦	٢,٦	٣,١	
٢٠٠٨	٧٩,٢٩	٨٦,٠٥	٨,٧	١,٣٧	٨,٧	٢,٦	٣,٥	
٢٠٠٩	٧٩,٥٩	٨٦,٤٤	٨,٥	١,٣٧	٨,٥	٢,٤	٤,٨	
٢٠١٠	٧٩,٦٤	٨٦,٣٩	٨,٥	١,٣٩	٨,٥	٢,٣	٤,١	

(٧) المصدر: الإحصاءات الحيوية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

١٧- وبلغ معدل الإجهاض القانوني (معدل تنفيذ الإجهاض القانوني) خلال السنة المالية ٢٠١٠ (٨) ٧,٩ (٩) لكل ١٠٠٠ امرأة يبلغ عمرها ١٥ سنة أو أكثر ويقل عن ٥٠ سنة. وترد أدناه الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الخمس ٢٠٠٦-٢٠١٠: (١٠)

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل الإجهاض	٩,٩	٩,٣	٨,٨	٣,٨	٧,٩

١٨- أعلى ١٠ أسباب للوفاة. كانت أعلى ١٠ أسباب للوفاة في اليابان في ٢٠١٠، بالترتيب التنازلي، هي: الأورام الخبيثة (معدل الوفيات: ٢٧٩,٧)، وأمراض القلب (١٤٩,٨)، والأمراض المخية الوعائية (٩٧,٧)، والالتهاب الرئوي (٩٤,١)، والشيخوخة (٣٥,٩)، والحوادث (٣٢,٢)، والانتحار (٢٣,٤)، والفشل الكلوي (١٨,٨)، ومرض الانسداد الرئوي المزمن (١٢,٩)، وأمراض الكبد (١٢,٨). وترد أدناه الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الخمس ٢٠٠٦-٢٠١٠:

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الأولى	سبب الوفاة	الأورام الخبيثة	الأورام الخبيثة	الأورام الخبيثة	الأورام الخبيثة
معدل الوفيات (١١)	٢٦١,٠	٢٦٦,٩	٢٧٢,٣	٢٧٣,٥	٢٧٩,٧
الثانية	سبب الوفاة	أمراض القلب	أمراض القلب	أمراض القلب	أمراض القلب
معدل الوفيات	١٣٧,٢	١٣٩,٢	١٤٤,٤	١٤٣,٧	١٤٩,٨
الثالثة	سبب الوفاة	الأمراض المخية الوعائية	الأمراض المخية الوعائية	الأمراض المخية الوعائية	الأمراض المخية الوعائية
معدل الوفيات	١٠١,٧	١٠٠,٨	١٠٠,٩	٩٧,٢	٩٧,٧
الرابعة	سبب الوفاة	الالتهاب الرئوي	الالتهاب الرئوي	الالتهاب الرئوي	الالتهاب الرئوي
معدل الوفيات	٨٥,٠	٨٧,٤	٩١,٦	٨٩,٠	٩٤,١
الخامسة	سبب الوفاة	الحوادث	الحوادث	الشيخوخة	الشيخوخة
معدل الوفيات	٣٠,٣	٣٠,١	٣٠,٣	٣٠,٧	٣٥,٩
السادسة	سبب الوفاة	الانتحار	الانتحار	الحوادث	الحوادث
معدل الوفيات	٢٣,٧	٢٤,٤	٢٨,٦	٣٠,٠	٣٢,٢

(٨) بسبب الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان، لم تدرج البيانات الخاصة بمكتب الصحة والرعاية الاجتماعية في مقاطعة فوكوشيما ضمن الأرقام المتعلقة بالسنة المالية ٢٠١٠.

(٩) يحسب معدل الإجهاض بقسمة عدد حالات الإجهاض على عدد النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و٤٩ سنة (وتستثنى منها حالات النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ٥٠ سنة أو أكثر، بينما تدرج ضمنها حالات النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ١٤ سنة أو أقل والحالات غير المعرفة) على العدد الإجمالي للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و٤٩ سنة.

(١٠) المصدر: التقرير المتعلق بإدارة الصحة العامة والخدمات للسنة المالية ٢٠١٠، وزارة الصحة، والعمل، والرعاية الاجتماعية.

(١١) معدل الوفيات: لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان.

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
السابعة	سبب الوفاة	الشيخوخة	الشيخوخة	الانتحار	الانتحار
معدل الوفيات	٢٢,٠	٢٤,٤	٢٤,٠	٢٤,٤	٢٣,٤
الثامنة	سبب الوفاة	الفشل الكلوي	الفشل الكلوي	الفشل الكلوي	الفشل الكلوي
معدل الوفيات	١٦,٨	١٧,٢	١٧,٩	١٨,١	١٨,٨
التاسعة	سبب الوفاة	أمراض الكبد	أمراض الكبد	أمراض الكبد	مرض الانسداد الرئوي المزمن
معدل الوفيات	١٢,٩	١٢,٨	١٢,٩	١٢,٧	١٢,٩
العاشر	سبب الوفاة	مرض الانسداد الرئوي المزمن	مرض الانسداد الرئوي المزمن	مرض الانسداد الرئوي المزمن	مرض الانسداد الرئوي المزمن
معدل الوفيات	١١,٤	١١,٨	١٢,٣	١٢,٢	١٢,٨

(ب) النسبة المئوية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، أو الإيدز، أو الأمراض المعدية الرئيسية الأخرى ومعدل الإصابة بالأمراض المعدية أو غير المعدية الرئيسية

١٩- يتعين إبلاغ الدولة عن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال المراقبة الوطنية لأوبئة الأمراض المعدية على أساس قانون الوقاية من الأمراض المعدية والعلاج الطبي للمرضى المصابين بأمراض معدية (القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٨). وفي ٢٠١٠، بلغ عدد الحالات الجديدة المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ١٠٧٥ حالة وبلغ عدد المرضى الجدد المصابين بالإيدز ٤٦٩ مريضاً.

٢٠- وبلغ العدد الإجمالي للمرضى الجدد الذين أُبلغ عن إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية في ٢٠١٠، ١٢ ٦٤٨ مريضاً وعدد مرضى الإيدز ٥ ٧٩٩ مريضاً.

٢١- والاتجاهات الحديثة هي (١) الكثير من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العشرينات والثلاثينيات من العمر؛ (٢) تنجم الإصابة في أحيان كثيرة عن الاتصال الجنسي للمثليين؛ (٣) لا تنتشر العدوى في المدن الكبرى فحسب، ولكن أيضاً في ضواحي المدن الكبرى. وترد أدناه الإحصاءات المتعلقة بفترة السنوات الخمس الأخيرة.

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد مرضى الإيدز المبلغ عنهم	٤٠٦	٤١٨	٤٣١	٤٣١	٤٦٩
عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المبلغ عنها	٩٥٢	١٠٨٢	١١٢٦	١٠٢١	١٠٧٥
المجموع	١٣٥٨	١٥٠٠	١٥٥٧	١٤٥٢	١٥٤٤

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد اختبارات الأجسام المضادة للإيدز التي أجريت في مراكز الرعاية الصحية العامة، وغيرها	١١٦٥٥٠	١٥٣٨١٦	١٧٧١٥٦	١٥٠٢٥٢	١٣٠٩٣٠
عدد طلبات الحصول على مشورة من مراكز الرعاية الصحية العامة، وغيرها	١٧٣٦٥١	٢١٤٣٤٧	٢٣٠٠٩١	١٩٣٢٧١	١٦٤٢٦٤

٢٢- ووفقاً لرصد مرضى السل المسجلين المبلغ عنهم من خلال مراكز الرعاية الصحية العامة في أنحاء البلد، بلغ عدد مرضى السل المسجلين حديثاً في عام ٢٠١٠، ٢٣ ٢٦١ مريضاً. وفي حين أن عدد المرضى بدأ يتجه نحو التناقص خلال السنوات الأخيرة، لا يزال من الضروري الاستمرار في اتخاذ إجراءات كافية لأن هناك أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون ضمن المسجلين الجدد المصابين بالسل في اليابان. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مجموع المرضى المسجلين حديثاً	٢٦ ٣٨٤	٢٥ ٣١١	٢٤ ٧٦٠	٢٤ ١٧٠	٢٣ ٢٦١

٢٣- كما يتعين إبلاغ الدولة عن حالات الإصابة بالترف المعوي للإشريكية القولونية من خلال المراقبة الوطنية لأوبئة الأمراض المعدية على أساس قانون الوقاية من الأمراض المعدية والعلاج الطبي للمرضى المصابين بأمراض معدية (القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٨). وفي ٢٠١٠، أبلغ عن ما مجموعه ١٣٥ ٤ حالة (بينها ٢ ٧١٩ حالة لمرضى تظهر عليهم أعراض و١ ٤١٦ حالة لحاملتي المرض الذين لا تظهر عليهم أعراض). وكما هو الحال كل سنة، بلغ المرض ذروته في الصيف. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة^(١٢).

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد الحالات المبلغ عنها (عدد الأشخاص)	٣ ٩٢٢	٤ ٦١٧	٤ ٣٢٩	٣ ٨٧٩	٤ ١٣٥

(ج) الإحصاءات المتعلقة بالتعليم

١٠٠ معدل الحضور ومعدل التسرب في التعليم الابتدائي والثانوي

٢٤- فيما يتعلق بمعدل الحضور في المدارس في التعليم الإلزامي في السنة المالية ٢٠١١، بلغت نسبة الحضور للطلبة اليابانيين في المدارس الابتدائية ٩٩,٩٥ في المائة وفي مدارس المرحلة الأولى من المرحلة الثانوية ٩٩,٩٦ في المائة. وبلغ معدل التقدم إلى المدارس العليا، وما في حكمها ٩٨,٥ في المائة للإناث، و ٩٨,٠ للذكور. وبلغ المعدل الإجمالي ٩٨,٢ في المائة. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.

(١٢) تشمل "الحالات المبلغ عنها" كلاً من المرضى الذين تظهر عليهم أعراض المرض وحاملتي المرض الذين لا تظهر عليهم أعراض.

المصدر: المراقبة الوطنية لأوبئة الأمراض المعدية (عدد الحالات المبلغ عنها حتى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١)

معدلات الحضور في المدارس للتعليم الإلزامي (كنسبة مئوية) ^(١٣)		معدل التقدم إلى المدارس العليا، وما في حكمها (كنسبة مئوية) ^(١٤)	
السنة المالية	المدارس الابتدائية	مدارس المرحلة	
		الأولى الثانوية	المجموع
٢٠٠٦	٩٩,٩٧	٩٩,٩٨	٩٧,٧
٢٠٠٧	٩٩,٩٧	٩٩,٩٨	٩٧,٧
٢٠٠٨	٩٩,٩٦	٩٩,٩٧	٩٧,٨
٢٠٠٩	٩٩,٩٦	٩٩,٩٧	٩٧,٩
٢٠١٠	٩٩,٩٦	٩٩,٩٧	٩٨,٠

٢٥- في عام ٢٠١٠، بلغ عدد الطلبة الذين تركوا المدارس الثانوية ٤١٥ ٥٥ طالباً، منهم ٤٣ طالباً انسحبوا من المدارس الثانوية الوطنية، و٣٨ ٣٧٢ طالباً من المدارس الثانوية العامة، و١٧ ٠٠٠ طالب من المدارس الثانوية الخاصة. وبلغ معدل التسرب (عدد الطلبة الذين تركوا الدراسة إلى العدد الإجمالي للطلبة المتحقين بالدراسة) ١,٦ في المائة، ٠,٤ في المائة للمدارس الوطنية، ١,٦ في المائة للمدارس العامة، و١,٧ في المائة للمدارس الخاصة). وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة:

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد الطلبة المتسربين (عدد الأشخاص)	٧٧ ٠٢٧	٧٢ ٨٥٤	٦٦ ٢٤٣	٥٦ ٩٤٧	٥٥ ٤١٥
المدارس الوطنية	٤٤	٤٥	٥٢	٥١	٤٣
المدارس العامة	٥٣ ٢٥١	٥٠ ٥٢٩	٤٥ ٧٤٢	٣٩ ٤١٢	٣٨ ٣٧٢
المدارس الخاصة	٢٣ ٧٣٢	٢٢ ٢٨٠	٢٠ ٤٤٩	١٧ ٤٨٤	١٧ ٠٠٠
معدل التسرب (كنسبة مئوية)	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٦
المدارس الوطنية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤
المدارس العامة	٢,٢	٢,١	١,٩	١,٧	١,٦
المدارس الخاصة	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٧

(١٣) معدل الحضور في المدارس للتعليم الإلزامي: النسبة المئوية لعدد الطلبة الذين يحضرون في المدارس باستثناء الأجانب في سن التعليم الإلزامي (وهو مجموع عدد الطلبة الذين يحضرون في المدارس باستثناء الأجانب + عدد الطلبة الذين يسمح لهم بالتأجيل أو يتم إعفاؤهم من الحضور + الطلبة غير المعروف أماكن وجودهم لأكثر من سنة).

(١٤) معدل الانتقال إلى المدارس الثانوية، وما في حكمها: من بين الطلبة الذين تخرجوا من المرحلة الأولى في المدارس الثانوية أو الذين أتموا دراسة المرحلة الأولى من المدارس الثانوية في مدارس التعليم الثانوي، أو النسبة المئوية التي يشغلها الطلبة الذين انتقلوا لدراسة مقررات عادية أو مقررات خاصة في المدارس الثانوية أو التحقوا بكليات تقنية أو الذين حصلوا على وظيفة وباستثناء الطلبة الذين يستعدون لدخول امتحانات المدارس الثانوية).

٢٠٠٠ عدد الطلبة لكل معلم في المدارس العامة

٢٦- في ١ أيار/مايو ٢٠١١، بلغ عدد الطلبة لكل معلم في المدارس اليابانية العامة ١٧,٤ للمدارس الابتدائية، و١٤,٦ لمدارس المرحلة الأولى من الدراسة الثانوية، و١٣,٧ للمدارس الثانوية، و١,٧ لمدارس الدعم الخاص، و١٣,٩ للمدارس العليا.

عدد التلاميذ	مدارس الدعم			
	المدارس الابتدائية	المدارس الإعدادية	المدارس الثانوية	المدارس الخاصة
٦٧٦٣٧١٣	٣٢٨٧٤٣٧	١٦١١٥	١٢٢٢٦٩	٢٤٢٢٠٩٥
٣٨٧٩٢٥	٢٢٥٣٤١	١١٨٠	٧١١٢٦	١٧٤١٨٥
١٧,٤	١٤,٦	١٣,٧	١,٧	١٣,٩

٣٠٠٠ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

٢٧- لم يجر خلال السنوات الأخيرة مسح رسمي في اليابان لهذه المسألة. وكمراجع، يرجى الإطلاع على معدل التقدم إلى المدارس العليا، وما إلى ذلك في الفقرة صفر أعلاه.

(د) إحصاءات أخرى

٢٨- في ٢٠١٠، بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية ٢,٥٩. وتمثل الأسر المعيشية التي تتكون من والد واحد لديه أولاد غير متزوجين ٦,٥ في المائة أو ٣,١٨ ملايين أسرة معيشية، في حين أن الأسر المعيشية التي تتكون من أم وطفل تشكل ١,٥ في المائة، أو ٧٠٨.٠٠٠ أسرة معيشية^(١٥).

السنة	المجموع	الأسر المعيشية المكونة من والد واحد لديه أطفال غير متزوجين		الأسر المعيشية المكونة من أم وطفل	
		العدد التقديري (بالآلاف الأسر)	التوزيع (نسبة مئوية)	العدد التقديري (بالآلاف الأسر)	التوزيع (نسبة مئوية)
٢٠٠٤	٤٦٣٢٣	٢٧٧٤	٦,٠	٦٢٧	١,٤
٢٠٠٧	٤٨٠٢٣	٣٠٠٦	٦,٣	٧١٧	١,٥
٢٠٠٨	٤٧٩٥٧	٣٢٠٢	٦,٧	٧٠١	١,٥
٢٠٠٩	٤٨٠١٣	٣٢٣٠	٦,٧	٧٥٢	١,٦
٢٠١٠	٤٨٦٣٨	٣١٨٠	٦,٥	٧٠٨	١,٥

(١٥) المصدر: مسح شامل للظروف المعيشية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

٢٩- أما فيما يتعلق بمتوسط النسبة المئوية للنفقات الاستهلاكية للأسرة المعيشية في ٢٠١١، فإن الغذاء يمثل ٢٣,٦ في المائة، والإسكان ٧,٩ في المائة، والرعاية الطبية ٤,٤ في المائة، والتعليم ٣,٣ في المائة والأشياء الأخرى ٦٠,٨ في المائة. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة^(١٦).

(الوحدة: نسبة مئوية)

متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	النفقات الاستهلاكية
٢٣,٦	٢٣,٢	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٢,٩	الغذاء
٧,٩	٧,٥	٧,٣	٧,٢	٧,٤	الإسكان
٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤,١	٤,٢	الرعاية الطبية
٣,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٥	٣,٥	التعليم
٦٠,٨	٦١,٧	٦١,٥	٦٢,٠	٦٢,٠	نفقات أخرى ^(١٧)

٣٠- ووصل معدل الفقر النسبي في اليابان إلى ١٦,٠ في المائة في ٢٠٠٩ ومعدل الفقر النسبي للأطفال ١٥,٧ في المائة. وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة^(١٨).

(الوحدة: نسبة مئوية)

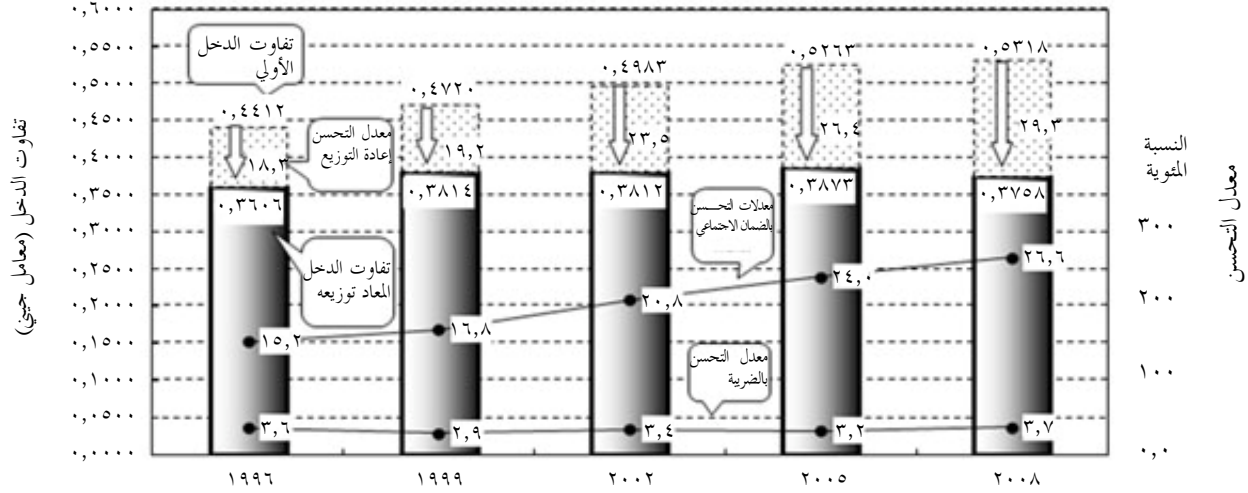
السنة	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩
معدل الفقر النسبي	١٤,٦	١٥,٣	١٤,٩	١٥,٧	١٦,٠
معدل الفقر للأطفال	١٣,٤	١٤,٥	١٣,٧	١٤,٢	١٥,٧
الأسر المعيشية التي هي في عمر العمل ولديها أطفال	١٢,٢	١٣,١	١٢,٥	١٢,٢	١٤,٦
طفل واحد بالغ	٦٣,١	٥٨,٢	٥٨,٧	٥٤,٣	٥٠,٨
طفلان بالغان أو أكثر	١٠,٨	١١,٥	١٠,٥	١٠,٢	١٢,٧

(١٦) المصدر: الدراسة الاستقصائية لدخل الأسرة ونفقاتها، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

(١٧) تشمل "النفقات الأخرى" قيمة "الوقود والإضاءة والمياه"، و"الأثاث والأدوات المنزلية"، و"الملابس والأحذية"، و"النقل والاتصالات"، و"التثقيف والترفيه" و"النفقات الاستهلاكية الأخرى".

(١٨) المصدر: الدراسة الاستقصائية الشاملة للظروف المعيشية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية. يحسب معدل الفقر على أساس معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يشير مصطلح "بالغ" إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر، ويشير مصطلح "الأطفال" إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٧ سنة أو أقل، ويشير تعبير "الأسر المعيشية التي هي في سن العمل" إلى الأسر المعيشية بما فيها الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر وتقل عن ٦٥ سنة. واستبعد أفراد الأسر المعيشية الذين لا تعرف القيمة المكافئة لدخولهم التي يمكن إنفاقها.

٣١- ونتيجة لزيادة شيخوخة الأسر المعيشية^(١٩)، تزيد قيمة معامل جيني للدخل الأولي^(٢٠) سنة بعد أخرى؛ غير أن قيمة الدخل المعاد توزيعه^(٢١) ظلت ثابتة عند ٠,٣٨ منذ المسح الذي أجري في عام ١٩٩٩.



ملاحظة: يشمل الأداء النوعي قبل ١٩٩٩ الرعاية الطبية فقط. أما في ٢٠٠٢ أو بعدها، فيشمل الرعاية الطبية، والرعاية المتعلقة بالتمريض، ورعاية الأطفال.

٤- الخصائص الاقتصادية

(أ) الإحصاءات المتعلقة بالتوظيف

٣٢- في عام ٢٠١٠، بلغ متوسط القوة العاملة في اليابان ٦٥ ٩٠٠ ٠٠٠ شخص يمثلون ٥٩,٦ في المائة من مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر. وبلغ عدد النساء ضمن هذه القوة العاملة ٢٧ ٦٨٠ ٠٠٠ امرأة أو ٤٨,٥ في المائة من مجموع السكان من النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ١٥ سنة أو أكثر، بينما بلغ عدد الرجال في هذه القوة العاملة نحو ٣٨ ٢٢٠ ٠٠٠ رجل، أو ٧١,٦ في المائة من مجموع السكان الذكور الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر.

(١٩) الأسر المعيشية الشائخة هي أسر معيشية تتكون فقط من أفراد تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر، أو أسرة معيشية تتكون من أفراد تبلغ أعمارهم ٦٥ أو أكثر، وأشخاص غير متزوجين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.

(٢٠) الدخل الأولي هو مجموع دخل الموظفين، والدخل من العمل، والدخل الزراعي، والدخل من تربية الماشية، والدخل من الممتلكات، والدخل من العمل المتري، والدخول المتنوعة، والاستحقاقات الخاصة (القيمة الإجمالية للبدلات، والمعاش التقاعدي من المؤسسات، ومدفوعات التقاعد، والنقود المحصلة من التأمين على الحياة، وما إلى ذلك).

(٢١) الدخل المعاد توزيعه هو الدخل الأولي مطروحاً منه الضرائب، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، غير أنه يضاف إليه الاستحقاقات الاجتماعية.

٣٣- وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة (معدل الزيادة في القوة العاملة منسوباً إلى السنة السابقة) -٠,٤ في المائة من العدد الإجمالي، و-٠,١ في المائة للنساء، و-٠,٦ في المائة للرجال.

٣٤- وفي ٢٠١٠، بلغ متوسط معدل الأشخاص العاملين بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر ٥٦,٦ في المائة، منهم ٤٦,٣ في المائة من النساء، و٦٧,٧ في المائة من الرجال.

٣٥- وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط معدل الأشخاص العاطلين عن العمل ٥,١ في المائة. وعلى أساس نوع الجنس، بلغ معدل البطالة بين النساء ٤,٦ في المائة، بينما بلغ معدل البطالة بين الرجال ٥,٤ في المائة.

٣٦- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالفقرات صفر - صفر أعلاه خلال السنوات الخمس الأخيرة: (٢٢)

(الوحدة: ١٠ ٠٠٠ شخص)

مجموع الرجال والنساء			القوة العاملة		السنة	العدد الإجمالي
معدل البطالة	معدل العمالة	معدل مشاركة قوة العمل	تغير القوة العاملة من سنة إلى أخرى (٢٣)	السنة		
(كنسبة مئوية) (٢٤)	(كنسبة مئوية)	(كنسبة مئوية)				
٤,١	٥٧,٩	٦٠,٤	٠,١	٢٠٠٦	٦٦٥٧	
٣,٩	٥٨,١	٦٠,٤	٠,٢	٢٠٠٧	٦٦٦٩	
٤,٠	٥٧,٨	٦٠,٢	٠,٣-	٢٠٠٨	٦٦٥٠	
٥,١	٥٦,٩	٥٩,٩	٠,٥-	٢٠٠٩	٦٦١٧	
٥,١	٥٦,٦	٥٩,٦	٠,٤-	٢٠١٠	٦٥٩٠	

الرجال			القوة العاملة		السنة	العدد الإجمالي
معدل البطالة	معدل العمالة	معدل مشاركة قوة العمل	تغير القوة العاملة من سنة إلى أخرى	السنة		
(كنسبة مئوية)	(كنسبة مئوية)	(كنسبة مئوية)				
٤,٣	٧٠,٠	٧٣,٢	٠,١-	٢٠٠٦	٣٨٩٨	
٣,٩	٧٠,٣	٧٣,١	٠,٢	٢٠٠٧	٣٩٠٦	
٤,١	٦٩,٨	٧٢,٨	٠,٥-	٢٠٠٨	٣٨٨٨	
٥,٣	٦٨,٢	٧٢,٠	١,١-	٢٠٠٩	٣٨٤٧	
٥,٤	٦٧,٧	٧١,٦	٠,٦-	٢٠١٠	٣٨٢٢	

(٢٢) المصدر: متوسط النتائج السنوية للدراسة الاستقصائية لقوة العمل، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

(٢٣) معدل التغير في قوة العمل من سنة إلى أخرى = التغير في قوة العمل من سنة إلى أخرى مقسوماً على قوة العمل الإجمالية.

(٢٤) معدل البطالة = عدد الأشخاص العاطلين عن العمل مقسوماً على قوة العمل.

السنة	العدد الإجمالي	القوة العاملة			النساء	
		تغير القوة العاملة من سنة إلى أخرى	معدل مشاركة قوة العمل (كنسبة مئوية)	معدل العمالة (كنسبة مئوية)	معدل البطالة (كنسبة مئوية)	
٢٠٠٦	٢٧٥٩	٠,٣	٤٨,٥	٤٦,٦	٣,٩	
٢٠٠٧	٢٧٦٣	٠,١	٤٨,٥	٤٦,٦	٣,٧	
٢٠٠٨	٢٧٦٢	٠,٠	٤٨,٤	٤٦,٥	٣,٨	
٢٠٠٩	٢٧٧١	٠,٣	٤٨,٥	٤٦,٢	٤,٨	
٢٠١٠	٢٧٦٨	٠,١-	٤٨,٥	٤٦,٣	٤,٦	

٣٧- وفي ٢٠١٠، بلغت المعدلات السنوية لمتوسطات العاملين المشاركين في الصناعات الأولية والثانوية والثالثية من مجموع الأشخاص العاملين ٤,٠ في المائة، و٢٤,٨ في المائة، و٧٠,٢ في المائة على التوالي. وعند النظر إلى هذه النسب بحسب نوع الجنس، نجد أن النسب المئوية للتوزيع للموظفين الرجال في الصناعات الأولية والثانوية والثالثية بلغت ٤,١ في المائة و٣٢,٣ في المائة، و٦٢,٧ في المائة، بينما بلغت هذه النسب للنساء ٣,٩ في المائة و١٤,٥ في المائة و٨٠,٦ في المائة على التوالي.

٣٨- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة^(٢٥):

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	النسبة المئوية للأشخاص المتحقين بعمل								
	النساء			الرجال			المجموع		
	الصناعات الثالثية	الصناعات الثانوية	الصناعات الأولية	الصناعات الثالثية	الصناعات الثانوية	الصناعات الأولية	الصناعات الثالثية ^(٢٨)	الصناعات الثانوية ^(٢٧)	الصناعات الأولية ^(٢٦)
٢٠٠٦	٧٧,٥	١٧,٢	٤,٣	٦٠,٧	٣٤,٠	٤,٢	٦٧,٧	٢٧,٠	٤,٣
٢٠٠٧	٧٧,٧	١٦,٨	٤,٣	٦٠,٦	٣٣,٩	٤,٢	٦٧,٨	٢٦,٨	٤,٢
٢٠٠٨	٧٨,٤	١٦,٢	٤,٢	٦١,٠	٣٣,٦	٤,٢	٦٨,٣	٢٦,٤	٤,٢
٢٠٠٩	٧٩,٩	١٥,٠	٤,١	٦٢,٠	٣٢,٨	٤,٣	٦٩,٥	٢٥,٤	٤,٢
٢٠١٠	٨٠,٦	١٤,٥	٣,٩	٦٢,٧	٣٢,٣	٤,١	٧٠,٢	٢٤,٨	٤,٠

٣٩- وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط معدل الانضمام إلى النقابات العمالية (النسبة المئوية لأعضاء النقابات بين جميع الموظفين) ١٨,٥ في المائة.

(٢٥) المصدر: متوسط النتائج السنوية للدراسة الاستقصائية لقوة العمل، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

(٢٦) الصناعات الأولية: الزراعة، والحراثة، وصيد الأسماك.

(٢٧) الصناعات الثانوية: التعدين، والمحاجر، وحفر الرمال والحصى، والبناء والصناعات التحويلية.

(٢٨) الصناعات الثالثية: الإمداد بالكهرباء، والغاز، والحرارة، والمياه من خلال المرافق العامة (باستثناء المرافق العامة المصنفة كفئات أخرى).

(ب) المؤشرات الاقتصادية

- ٤٠- ارتفع نصيب الفرد في الدخل القومي لليابان خلال السنة الميلادية ٢٠١٠ بنسبة ٢,٣ في المائة عن السنة السابقة إلى ٢٧١٥٠٠٠ ين (٣١٠١٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة).
- ٤١- وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لليابان للسنة الميلادية ٢٠١٠ بنسبة ٢,٣ في المائة عن السنة السابقة إلى ٤٨١٧٧٣,٢ بليون ين (٥٥٠٣,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة).
- ٤٢- وارتفع الدخل القومي الإجمالي للسنة الميلادية ٢٠١٠ بنسبة ٢,١ في المائة عن السنة السابقة إلى ٤٩٤٠٣٠,٢ بليون ين (٥٦٤٣,٢ بليون دولار أمريكي).
- ٤٣- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالفقرات صفر - صفر أعلاه عن السنوات الخمس السابقة^(٢٩).

• نصيب الفرد في الدخل القومي				
(الوحدة: ألف ين)				
السنة التقويمية ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
٢٩٣٦	٢٩٨٦	٢٨٦٦	٢٦٥٤	٢٧١٥
• الناتج المحلي الإجمالي <الاسمي>				
(الوحدة: بليون ين)				
السنة التقويمية ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
٥٠٦٦٨٧,٠	٥١٢٩٧٥,٢	٥٠١٢٠٩,٣	٤٧١١٣٨,٧	٤٨١٧٧٣,٢
• الناتج المحلي الإجمالي <الاسمي>				
(الوحدة: بليون ين)				
السنة التقويمية ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
٥٢١٠٨٦,٢	٥٣٠١٧٢,٨	٥١٧٧٢٠,٣	٤٨٣٧٦٧,٦	٤٩٤٠٣٠,٢

- ٤٤- وانخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في ٢٠١١ بنسبة ٠,٣ في المائة على أساس التغير من سنة إلى أخرى.
- ٤٥- وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة المتعلقة بالسنوات الخمس السابقة^(٣٠):

السنة	الرقم القياسي	التغير من سنة إلى أخرى (كنسبة مئوية)
٢٠٠٧	١٠٠,٧	٠,٠
٢٠٠٨	١٠٢,١	١,٤
٢٠٠٩	١٠٠,٧	-١,٤
٢٠١٠	١٠٠,٠	-٠,٧
٢٠١١	٩٩,٧	-٠,٣

(٢٩) المصدر: التقرير السنوي للحساب القومي لسنة ٢٠١٠، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مجلس الوزراء.

(٣٠) المصدر: أثار الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (الذي اتخذت سنة ٢٠١٠ أساساً له، إلى أن الأرقام المتعلقة "بالمعدل من سنة إلى أخرى" للسنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ تحسب على أساس القيم المنشورة التي اتخذت سنة ٢٠٠٥ أساساً لها)، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

٤٦ - وفي ٢٠١٠، بلغ العجز الحكومي العام (الأوراق المالية بخلاف الأسهم) ٤٨ ١٢٦,٣ بليون ين.

٤٧ - وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة^(٣١).

(الوحدة: بليون ين)				
السنة المالية ٢٠١٠	السنة المالية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٧	السنة المالية ٢٠٠٦
٤٨ ١٢٦,٣	٤٧ ٥٥٤,٥	٥ ٤٢٨,٣	١٨ ٣٦٥,٤	٨ ٠٠٣,٩
٨٢١ ٧٦٨,٢	٧٧١ ٥٥٧,٥	٧٢٥ ٥٦٢,٨	٧١٩ ٨٧١,٤	٦٩١ ٨٣٥,٨

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٩، بلغت قيمة استحقاقات الضمان الاجتماعي^(٣٢) ٩٩ ٨٥٠,٧ بليون ين، تمثل ٥٠,٦ في المائة من النفقات الإجمالية و ٢١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٩ - وترد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة:

السنة	استحقاقات الضمان الاجتماعي (بالبليون ين)	النسبة إلى مجموع النفقات الحكومية (كنسبة مئوية)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية)
٢٠٠٥	٨٧ ٧٨٢,٧	٤٧,٨	١٧,٤
٢٠٠٦	٨٩ ١٠٩,٨	٤٨,٩	١٧,٥
٢٠٠٧	٩١ ٤٣٠,٥	٤٩,٦	١٧,٨
٢٠٠٨	٩٤ ٠٨٤,٨	٤٩,٩	١٩,٢
٢٠٠٩	٩٩ ٨٥٠,٧	٥٠,٦	٢١,١

٥٠ - وترد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالنفقات المتصلة بالضمان الاجتماعي المتاحة^(٣٣) عن السنوات الخمس الأخيرة.

السنة	النفقات المتعلقة بالضمان الاجتماعي (بالبليون ين)	النسبة إلى نفقات الحساب العام (كنسبة مئوية)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية)
٢٠٠٨	٢٢ ٥٦١,٧٤	٢٦,٦	٤,٦
٢٠٠٩	٢٨ ٧١٦,١٥	٢٨,٤	٦,١
٢٠١٠	٢٨ ٢٤٨,٩٢	٢٩,٦	٥,٩
٢٠١١	٢٩ ٢٨٩,٧٩	٢٧,٥	٦,٢
٢٠١٢	٢٦ ٣٩٠,١٣	٢٩,٢	٥,٥

(٣١) المصدر: التقرير السنوي للحساب القومي لسنة ٢٠١٠، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مجلس الوزراء.

(٣٢) قدرت هذه الاستحقاقات باستخدام النتائج الفعلية التي وقعت في إطار نظم الضمان الاجتماعي المحلية وفقاً لمعايير الضمان الاجتماعي التي حددها منظمة العمل الدولية لغرض إجراء مقارنة دولية.

(٣٣) يشير هذا إلى أنه من نفقات الحساب العام للحكومة، فإن الجزء المتعلق بالضمان الاجتماعي، والذي يكافئ تقريباً الجزء الذي تتحمله الخزنة الوطنية من مبلغ استحقاقات الضمان الاجتماعي المشار إليه في الحاشية رقم ٣٢.

٥١- وفي السنة المالية ٢٠١١، بلغت ميزانية اليابان للمساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء الميزانية التكميلية) ٥٧٢,٧ بليون ين^(٣٤). وبلغت النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي المنفقة على المساعدة الإنمائية الرسمية ١,٨ في المائة (بيانات مسبقة عن عام ٢٠١١).

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

١- النظام السياسي

٥٢- يقوم النظام السياسي في اليابان على ما يسمى مبدأ استقلال الأفرع الثلاثة للحكومة - التشريعي (المجلس التشريعي)، والتنفيذي (مجلس الوزراء)، والقضائي (المحاكم)، وهو نظام ديمقراطي برلماني.

٥٣- يعلن الدستور الياباني أن السلطة السيادية للشعب وأن المجلس التشريعي هو الجهاز الوحيد المخول بسن القوانين في الدولة (المادة ٤١)، وأن السلطة التنفيذية مخولة لمجلس الوزراء (المادة ٦٥)، وأن السلطة القضائية مخولة للمحاكم (الفقرة ١ من المادة ٧٦). ويتبع اليابان نظاماً يقوم على مجلس الوزراء والبرلمان فيما يخص العلاقة بين المجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

٥٤- وتحوّل الكيانات العامة المحلية سلطات مستقلة عن المنظمات المركزية، وبخاصة فيما يتعلق بسلطة الإدارة، التي تقوم على مبدأ الاستقلال الذاتي للكيانات والسكان (المواد ٩٢-٩٥).

٥٥- ويتضمن الدستور الياباني الأحكام المتعلقة بالمجلس التشريعي في الفصل ٤ (المواد ٤١-٦٤)، ومجلس الوزراء في الفصل ٥ (المواد ٦٥-٧٥) والقضاء في الفصل ٦ (المواد ٧٦-٨٢).

٢- السلطة التشريعية

(أ) لحة عامة

٥٦- يتكون المجلس التشريعي لليابان من مجلس النواب ومجلس المستشارين (المادة ٤٢)، ويتألف المجلسان كلاهما من أعضاء منتخبين، هم ممثلو الشعب (الفقرة ١ من المادة ٤٣).

٥٧- ويمنح حق التصويت بالتساوي لجميع الرجال والنساء الذين يحملون الجنسية اليابانية ممن تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة أو أكثر. وفيما يتعلق بأهلية الترشح لمجلس النواب، بينما يحق لأي شخص، رجلاً كان أو امرأة بلغ من العمر ٢٥ سنة أو أكثر، الترشح في انتخابات مجلس النواب، يمكن لأي ياباني بلغ من العمر ٣٠ سنة أو أكثر الترشح في انتخابات مجلس المستشارين.

(٣٤) تنص المادة ١١ من قانون المالية العامة على أن السنة المالية لليابان تبدأ في ١ نيسان/أبريل من كل سنة وتنتهي في ٣١ آذار/مارس من السنة التالية.

٥٨- وبموجب الدستور الياباني، تبلغ مدة العضوية لمجلس النواب ٤ سنوات (غير أن المدة تنتهي قبل انتهاء الفترة الكاملة في حالة حل مجلس النواب) بينما تبلغ مدة العضوية في مجلس المستشارين ست سنوات (وتجري انتخابات لنصف الأعضاء كل ثلاث سنوات) (المادتان ٤٥ و ٤٦).

٥٩- ويضم مجلس المستشارين ٤٨٠ عضواً، ينتخب ٣٠٠ منهم بموجب نظام ممثل واحد للدائرة، بينما ينتخب ١٨٠ عضواً بموجب نظام تمثيل تناسبي يقسم فيه البلد إلى ١١ منطقة. ويضم مجلس المستشارين ٢٤٢ عضواً بينهم ٩٦ يتم انتخابهم من خلال التمثيل التناسبي، و ١٤٦ عضواً يتم انتخابهم ممثلين من الدوائر الانتخابية (أو المقاطعات) البالغ عددها ٤٧ مقاطعة.

(ب) الأحزاب السياسية

٦٠- تظطلع الأحزاب السياسية بأدوار مهمة في المحافظة على الفصل بين السلطات. وفي حين أنه لا يوجد نص مباشر، يتضمن الدستور الياباني نصوصاً تفسح المجال أمام وجود أحزاب سياسية تكفل حرية الاجتماع (المادة ٢١) أو تأخذ بالنظام البرلماني للحكومة (الفقرة ٣ من المادة ٦٦، والمواد ٦٧ إلى ٦٩). ووفقاً للمادة ٣ من قانون مراقبة الأموال السياسية، تعرف المنظمة السياسية بأنها (١) منظمة تتمثل أغراضها أساساً في تشجيع أو دعم، أو معارضة مبدأ سياسي أو سياسة، أو (٢) منظمة تتمثل أغراضها الأساسية في تزكية، أو دعم، أو معارضة مرشح لمنصب عام يشغل بالانتخاب، وما إلى ذلك. ومن بين هذه المنظمات، يعرف بأنه "حزب سياسي"، (١) أي منظمة سياسية لها ٥ أعضاء أو أكثر في مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو (٢) أي منظمة سياسية حصلت على ٢ في المائة أو أكثر من إجمالي الأصوات الفعلية التي أدلى بها في آخر انتخابات لأعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين.

٦١- وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت الجريدة الرسمية أن هناك ١٢ حزباً سياسياً، هي، حزب كيميوتو الجديد، وحزب الشعب الجديد، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، والحزب الياباني الأحرار الديمقراطيين، وحزب النهضة الجديد، وحزب كيزونا، وحزب دايشي الجديد، وحزب نيون الجديد، وحزب "سن رايز" الياباني، والحزب الشيوعي الياباني، والحزب الديمقراطي الياباني، وحزب "يور بارتي" [Your Party].

(ج) الإحصاءات

٦٢- في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بلغ عدد الأشخاص المسجلين على قوائم التصويت ٤٠٥ ٣٦٣ ١٠٤ أشخاص، منهم ١٠٧ ٤٣٧ ٥٠ رجال و ٢٩٨ ٢٦٦ ٥٣ امرأة لهم حق التصويت. وبلغت النسبة المئوية لمن لهم حق التصويت المسجلين إلى مجموع السكان ٨١,٥ في المائة^(٣٥).

(٣٥) تستند هذه الأرقام إلى عدد من لهم حق التصويت المسجلين في سجل الانتخابات في الداخل وفي أعالي البحار (الذي أعدته وزارة الداخلية والاتصالات) ونتائج التعداد.

٢٠٠٧-٩-٢	٢٠٠٨-٩-٢	٢٠٠٩-٩-٢	٢٠١٠-٩-٢	٢٠١١-٩-٢	
١٠٣٩٥٦٣٤٧	١٠٤٠٩٣٥٨٣	١٠٤٢٨٧٤٤٤	١٠٤٣٨٠٥١٤	١٠٤٣٦٣٤٠٥	عدد من لهم حق التصويت المسلحون
٥٠٣٠٣٤٦٢	٥٠٣٤٨٧٢٩	٥٠٤٣١٨٦٢	٥٠٤٦١٢٨٨	٥٠٤٣٧١٠٧	رجال
٥٣٦٥٢٨٨٥	٥٣٧٤٤٨٥٤	٥٣٨٥٥٥٨٢	٥٣٩١٩٢٢٦	٥٣٩٢٦٢٩٨	نساء
١٢٧٧٦٧٩٩٤	١٢٧٧٦٧٩٩٤	١٢٧٧٦٧٩٩٤	١٢٨٠٥٧٣٥٢	١٢٨٠٥٧٣٥٢	عدد السكان الذين تم حصرهم عن طريق التعداد ^(٣٦)
٨١٥٤	٨١٥٥	٨١٥٦	٨١٥٥	٨١٥٥	عدد من لهم حق التصويت المسلحون/ عدد السكان الذين تم حصرهم عن طريق التعداد

٦٣- ولا توجد بيانات رسمية تتعلق بمعدل تغلغل التلفاز والصحف اليومية والمذياع. وترد أدناه، كمرجع، الاتجاهات المتعلقة باستخدام الإنترنت.

آخر ٢٠١٠	آخر ٢٠٠٩	آخر ٢٠٠٨	آخر ٢٠٠٧	آخر ٢٠٠٦	
٩٤٦٢	٩٤٠٨	٩٠٩١	٨٨١١	٨٧٥٤	عدد مستخدمي الإنترنت (لكل ١٠٠٠٠ شخص)
٧٨,٢	٧٨,٠	٧٥,٣	٧٣,٠	٧٢,٦	معدل التغلغل (كنسبة مئوية)

٦٤- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت الجماعات السياسية ممثلة بعدد المقاعد التالي:

عدد المقاعد في مجلس المستشارين			عدد المقاعد في مجلس النواب				
المجموع	نساء	رجال	اسم الجماعة السياسية	المجموع	نساء	رجال	
١٠٦	٢٠	٨٦	الحزب الديمقراطي الياباني - شينريو كوفو - كاي	٢٩٢	٣٧	٢٥٥	الحزب الديمقراطي الياباني - نادٍ مستقل
٨٦	١٦	٧٠	حزب الأحرار الديمقراطيين - حزب سن رايز الياباني - حزب مستقل	١٢٠	٨	١١٢	حزب الأحرار الديمقراطيين - حزب مستقل
١٩	٣	١٦	نيو كوميتو	٢١	٣	١٨	نيو كوميتو
١١	صفر	١١	"يور بارتي" [Your Party]	٥	صفر	٥	"يور بارتي" [Your Party]
٦	٢	٤	الحزب الشيوعي الياباني	٩	١	٨	الحزب الشيوعي الياباني
٤	١	٣	الحزب الديمقراطي الاشتراكي - اتحاد الدفاع عن الدستور	٦	١	٥	الحزب الديمقراطي الاشتراكي - اتحاد ديمقراطي
٢	صفر	٢	حزب النهضة الجديد	٢	صفر	٢	حزب سن رايز الياباني
٤	١	٣	حزب الشعب الجديد	٥	صفر	٥	حزب الشعب الجديد - حزب نيبون الجديد
صفر	صفر	صفر		٩	١	٨	حزب كيزونا
٤	١	٣	المستقلون	١٠	١	٩	المستقلون
صفر				١			(شاغر)
٢٤٢	٤٤	١٩٨	صفر	٤٨٠	٥٢	٤٢٧	المجموع

(٣٦) تستند أرقام الإحصاءات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى تعداد ٢٠١٠ كما تستند أرقام الإحصاءات للأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ إلى تعداد ٢٠٠٥.

٦٥- ويرد أدناه عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب السياسية في الانتخابات:

عدد أعضاء مجلس النواب، ٢٠٠٩		انتخابات أعضاء مجلس المستشارين، ٢٠١٠				
المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال	
٣٠٨	٤٠	٢٦٨	٤٤	٦	٣٨	الحزب الديمقراطي الياباني
١١٩	٨	١١١	٥١	٨	٤٣	حزب الأحرار الديمقراطي
٢١	٣	١٨	٩	١	٨	نيو كوميتو
٥	صفر	٥	١٠	صفر	١٠	"يور بارتى" [Your Party]
٩	١	٨	٣	١	٢	الحزب الشيوعي الياباني
٧	٢	٥	٢	١	١	الحزب الديمقراطي الاجتماعي
			١	صفر	١	حزب الشمس المشرقة الياباني
٣	صفر	٣				حزب الشعب الجديد
صفر			١	صفر	١	حزب النهضة الجديد
١	صفر	١				حزب نيبون الجديد
١	صفر	١				أحزاب أخرى
٦	صفر	٦				المستقلون (شاغر)
٤٨٠	٥٤	٤٢٦	١٢١	١٧	١٠٤	المجموع

٦٦- وبموجب الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين، تشجع الحكومة اليابانية عدداً من الإجراءات الإيجابية الفعالة الموجهة نحو مجالات ومواضيع وتقوم بإدخال إجراءات إيجابية بطريقتي "الهدف والإطار الزمني" عن طريق تحديد أهداف وأطر زمنية رقمية واضحة في كل مجال من مجالات الأولوية.

٦٧- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات صنع السياسات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بلغ عدد النساء الأعضاء في المجلس التشريعي ونسبتهن المئوية إلى مجموع أعضاء المجلس التشريعي البالغ ٧٢١ عضواً، ٩٧ عضوة (١٣,٥ في المائة). فهن يشغلن ٥٢ مقعداً في مجلس النواب من مجموع مقاعد المجلس البالغ ٤٧٩ مقعداً (١٠,٩ في المائة)، و٤٥ مقعداً في مجلس المستشارين من مجموع مقاعده البالغ ٢٤٢ مقعداً (١٨,٦ في المائة). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان النساء يشغلن مناصب مهمة في المجلس التشريعي، تشمل رئاسة اللجنة الدائمة، واللجان الخاصة في مجلس النواب.

٦٨- وأعلنت الحكومة في الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين، توسيع نطاق مشاركة المرأة في الميادين السياسية وهي مسألة لم تعالج حتى الآن، وحددت لأول مرة، النسبة المستهدفة بحلول العام ٢٠٢٠ للنساء اللائحة يرشحن لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين عند ٣٠ في المائة. وعلى أساس هذه الخطة طلب وزير الدولة (لشؤون المساواة

بين الجنسين) من كل حزب سياسي وكل اتحاد لرؤساء الجمعيات المحلية التعاون في إدخال إجراءات إيجابية من قبيل زيادة النسبة المئوية للنساء في قيادة الأحزاب السياسية أو في العدد الإجمالي لمن يرشحون لخوض الانتخابات الوطنية أو المحلية، ووضع نظام لتشجيع تحقيق التوازن بين العمل والحياة للنساء اللاتي يعملن بالسياسة، وتكوين شبكة من النساء العاملات في مجال التشريع في الجمعيات المحلية، وما إلى ذلك.

٦٩- وفيما يتعلق بتشجيع مشاركة المرأة في المجالس واللجان الاستشارية الوطنية، قررت رئاسة تشجيع المساواة بين الجنسين في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أن تدعو الحكومة للعمل على تحقيق وضع لا تقل فيه النسبة المئوية للأعضاء من الرجال أو النساء بحلول العام ٢٠٢٠ عن ٤٠ في المائة من مجموع الأعضاء وأن يكون الهدف العاجل هو تحقيق وصول النسبة المئوية للمرأة إلى ٣٣,٣ في المائة بحلول نهاية السنة المالية ٢٠١٠. وفي آخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ارتفعت هذه النسبة المئوية إلى ٣٣,٨ في المائة. وفي الوقت الراهن تعمل كل وزارة على الاقتراب من الهدف المنشود بحلول ٢٠٢٠ باستخدام قاعدة بيانات للموارد البشرية من النساء.

٧٠- وترد أدناه النسب المئوية للنساء في المجلس التشريعي المتاحة لفترة السنوات الخمس الأخيرة:

٢٠١١-٤	٢٠١٠-٥	٢٠٠٩-٥	٢٠٠٨-٤	٢٠٠٧-٤	
٥٢	٥٤	٤٤	٤٥	٤٥	النساء الأعضاء في مجلس النواب (عدد الأشخاص)
١٠,٩	١١,٣	٩,٢	٩,٤	٩,٤	النسبة المئوية للنساء الأعضاء في مجلس النواب (بعد استبعاد الشواغر) (كنسبة مئوية)
٤٤	٤٢	٤٤	٤٤	٣٤	النساء الأعضاء في مجلس المستشارين (عدد الأشخاص)
١٨,٢	١٧,٤	١٨,٢	١٨,٢	١٤,٣	النسبة المئوية للنساء الأعضاء إلى مجموع أعضاء مجلس المستشارين (بعد استبعاد الشواغر) (كنسبة مئوية)

٧١- متوسط معدل مشاركة من لهم حق التصويت في الانتخابات الوطنية أو المحلية لكل مقاطعة. وقد بلغت نسبة إقبال من لهم حق التصويت على الإدلاء بأصواتهم في آخر انتخابات وطنية (انتخابات مجلس المستشارين التي أجريت في ٢٠١٠ لانتخاب الأعضاء في إطار نظام التمثيل النسبي) ٥٧,٩٢ في المائة. وترد في الجدول أدناه نتائج إدلاء من لهم حق التصويت بأصواتهم في آخر انتخابات لحاكم المقاطعة:

(الوحدة: نسبة مئوية)

الانتخابات المحلية		الانتخابات الوطنية		
انتخابات حاكم المقاطعة (الأخيرة)	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠ (الدوائر الانتخابية)	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠ (التمثيل النسبي)	الدوائر
٥٩,٤٦	٦١,٨٩	٦١,٨٨	٦١,٨٨	هوكايدو
٤١,٥٢	٥٤,٥٥	٥٤,٥٥	٥٤,٥٥	أوموري
٥٩,٩٢	٦٠,٣٦	٦٠,٣٥	٦٠,٣٥	إيواتي
٤٦,٥٧	٥٣,٣٤	٥٣,٣٤	٥٣,٣٤	مياغي
٦٧,٣٩	٦٥,٠٥	٦٥,٠٥	٦٥,٠٥	أكيتا
٦٥,٥١	٦٣,٩٧	٦٣,٩٦	٦٣,٩٦	ياماغاتا
٤٢,٤٢	٦١,٦٣	٦١,٦٢	٦١,٦٢	فوكوشيما
٦٧,٩٧	٥٥,١١	٥٥,١١	٥٥,١١	إيباراكي
٣٢,٢٨	٥٦,٥٩	٥٦,٦٠	٥٦,٦٠	توشيغي
٣٦,٦٢	٥٨,٥٥	٥٨,٥٥	٥٨,٥٥	غونما
٢٤,٨٩	٥٥,٨٣	٥٥,٨٢	٥٥,٨٢	سايتاما
٤٥,٥٦	٥٤,٨٥	٥٤,٨٤	٥٤,٨٤	شيبا
٥٧,٨٠	٥٨,٧٠	٥٨,٦٩	٥٨,٦٩	طوكيو
٤٥,٢٤	٥٥,٥٦	٥٥,٥٦	٥٥,٥٦	كاناغاوا
٤٦,٤٩	٦٠,٩٩	٦٠,٩٩	٦٠,٩٩	نييغاتا
٤١,٤٤	٦٤,٨٦	٦٤,٨٥	٦٤,٨٥	توياما
٤٨,١٣	٥٩,٨٦	٥٩,٨٥	٥٩,٨٥	إيشيكاوا
٥٨,٠٥	٦٥,٢٦	٦٥,٢٥	٦٥,٢٥	فوكوي
٤٢,٢٩	٦٤,٠٤	٦٤,٠٤	٦٤,٠٤	ياماناشي
٥٢,٧٠	٦٤,٧٢	٦٤,٧٢	٦٤,٧٢	ناغانو
٣٨,٤٤	٥٩,٧٥	٥٩,٧٥	٥٩,٧٥	غيفو
٦١,٠٦	٥٧,٣٧	٥٧,٣٧	٥٧,٣٧	شيزوكا
٥٢,٥٢	٥٧,٤٦	٥٧,٤٦	٥٧,٤٦	آيشي
٥٥,٦٩	٦٠,٨٥	٦٠,٨٥	٦٠,٨٥	مي
٦١,٥٦	٦٠,٨٢	٦٠,٨١	٦٠,٨١	شيغا
٤١,٠٩	٥٣,٧١	٥٣,٧١	٥٣,٧١	كيوتو
٥٢,٨٨	٥٦,٣٥	٥٦,٣٤	٥٦,٣٤	أوساكا
٣٦,٠٢	٥٤,٤١	٥٤,٤١	٥٤,٤١	هيوغو
٥٢,٢١	٥٩,١١	٥٩,١١	٥٩,١١	نارا
٤٣,٣٧	٥٩,٣٨	٥٩,٣٧	٥٩,٣٧	واكاياما
٥٩,١١	٦٥,٧٧	٦٥,٧٦	٦٥,٧٦	توتوري
٥٢,٧٠	٧١,٧٠	٧١,٦٩	٧١,٦٩	شيمان
٤٣,٧٨	٥٦,٩٧	٥٦,٩٧	٥٦,٩٧	واكاياما

الانتخابات المحلية		الانتخابات الوطنية	
انتخابات حاكم المقاطعة (الأخيرة)	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠ (التمثيل النسبي)	الدوائر
٣٣,٧١	٥٣,٥١	٥٣,٥١	هيروشيما
٣٧,٢١	٦١,٩١	٦١,٩٠	ياماغوشي
٥٠,٥٥	٥٨,٢٤	٥٨,٢٤	توكوشيما
٣٦,٩٢	٥٧,٧١	٥٧,٧١	كاغاوا
٤٩,١٧	٥٧,٥٦	٥٧,٥٥	إهيمي
لم يجر أي تصويت	٥٨,٤٩	٥٨,٤٩	كوشي
٤١,٥٢	٥٦,٠٧	٥٦,٠٧	فوكوكا
٥٩,٤١	٦٣,٠٥	٦٣,٠٥	ساغا
٦٠,٠٨	٦١,٣٠	٦١,٢٩	ناغازاكي
٤٩,٣٦	٦١,٩١	٦١,٩١	كوماموتو
٥٦,٤٤	٦٢,٩٦	٦٢,٩٦	أويتا
٤٠,٨٢	٥٦,٧٧	٥٦,٧٧	ميازاكي
٣٨,٩٩	٥٨,٣٦	٥٨,٣٦	كاغوشيما
٦٠,٨٨	٥٢,٤٤	٥٢,٤١	أوكيناوا
-	٥٧,٩٢	٥٧,٩٢	المجموع

٣- السلطة التنفيذية

٧٢- يتألف مجلس الوزراء من رئيس لمجلس الوزراء والوزراء الآخرين في الدولة (الفقرة ١ من المادة ٦٦ من الدستور الياباني).

٧٣- وفي الوقت الراهن، وتحت إدارة مجلس الوزراء، تتألف السلطة التنفيذية في اليابان من مكتب واحد و١٣ وزارة ووكالة (مكتب مجلس الوزراء؛ واللجنة الوطنية للسلامة العامة (الوكالة الوطنية للشرطة)؛ ووكالة التعمير؛ ووزارة الداخلية والاتصالات؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الخارجية؛ ووزارة المالية؛ ووزارة التعليم، والثقافة، والألعاب الرياضية، والعلم والتكنولوجيا؛ ووزارة الصحة، والعمل، والرعاية الاجتماعية؛ ووزارة الزراعة والغابات، ومصايد الأسماك؛ ووزارة الاقتصاد، والتجارة والصناعة؛ ووزارة الأراضي، والبنية التحتية، والنقل، والسياحة؛ ووزارة البيئة؛ ووزارة الدفاع).

٧٤- وهناك أيضاً السلطة الوطنية للأفراد، ولجنة التجارة العادلة، ولجنة تنسيق النزاعات البيئية، ولجنة فحص الأمن العام، واللجنة المركزية لعلاقات العمل، ومنظمات إدارية أخرى.

٧٥- وتأخذ اليابان بنظام الأفراد العاملين في الخدمة العامة الذي يضطلع الموظفون العموميون بموجبه بالمسؤولية عن الشؤون الإدارية للأمة والحكومات المحلية.

٤ - السلطة القضائية

(أ) لمحة عامة

٧٦- وفقاً للدستور الياباني، تخول السلطة القضائية بكاملها للمحاكم (الفقرة ١ من المادة ٧٦). وجميع القضاة مستقلون في الاحتكام إلى ضمائرهم ويلتزمون فقط بالدستور والقوانين (الفقرة ٣ من المادة ٧٦). ولا يعزل القضاة إلا عن طريق العزل العام وذلك ما لم يعلن أنهم غير مؤهلين عقلياً أو بدنياً لأداء واجباتهم الرسمية ولا يتخذ أي إجراء تأسيسي بحقهم من جانب أي جهاز تنفيذي أو وكالة تنفيذية (المادة ٧٨). ويعين المجلس التشريعي محكمة للعزل من بين أعضاء مجلسيه لغرض محاكمة القضاة الذين تتخذ بحقهم إجراءات العزل (المادة ٦٤) ويستعرض الشعب تعيين قضاة المحكمة العليا بعد تعيينهم في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب، ثم تستعرض مرة أخرى في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس المستشارين بعد مرور ١٠ سنوات، وبنفس الطريقة بعد ذلك. وعندما توافق غالبية من لهم حق التصويت على عزل قاض، يتم عزله (الفقرات ٢-٤ من المادة ٧٩).

٧٧- وهناك نوعان من المحاكم في اليابان؛ هما محكمة النقض والمحاكم الأقل منها (المحاكم العليا، والمحاكم الإقليمية، ومحكمة الأسرة، والمحاكم الجزئية). ويرأس محكمة النقض رئيس القضاة ويوجد بها ١٤ قاضياً. ويوجد في اليابان نظام محاكم من ثلاث درجات وهي تأخذ بنظام إعادة المحاكمة الذي يسمح بإعادة المحاكمة إذا كان هناك سبب مستند إلى تقرير مقبول قانوناً، وذلك حتى بعد أن يصبح الحكم نهائياً. وتجري المحاكمات وتعلن الأحكام بصورة علنية (الفقرة ١ من المادة ٨٢).

(ب) الإحصاءات المتعلقة بالعدالة الجنائية

٧٨- يرد أدناه عدد قضايا الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة المعروفة للشرطة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان (٢٠١٠):

٢٠١٠	
عدد القضايا المعروفة للشرطة	النسبة المئوية للقضايا المعروفة للشرطة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان ^(٣٧)
الجرائم الجنائية	٧٥٧٦
العدد الإجمالي للاغتياالات	١٠٦٧
اغتيال	١٠١٢
قتل حديثي الولادة	١٣
الإعداد للقتل	٢٢
المساعدة على الانتحار	٢٠

(٣٧) حسبت باستخدام مجموع السكان المستند إلى العد الأولي الذي أجري في تعداد السكان لعام ٢٠١٠ وأعلنته وزارة الداخلية والاتصالات في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٠١٠		
عدد القضايا المعروفة للشرطة	النسبة المئوية للقضايا المعروفة للشرطة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان ^(٣٧)	
٤٠٢٩	٤٠٢٩	مجموع قضايا قطع الطرق
٠٠٠	٣٦	قطع الطرق - الاغتتيال
١٥١	١٤١٥	قطع الطرق الذي يتسبب في إصابات
٠٠١	٩٧	قطع الطرق - الاغتصاب
١٥٩	٢٤٨١	قطع الطرق وما يشبه قطع الطرق
٠,٩	١١٩١	الحريق العمد
١,٠	١٢٨٩	الاغتصاب
٤٩٥٧	٦٣٦٤٦	الجرائم العنيفة
٠٠٠	٦	التجمع غير القانوني بأسلحة خطيرة
٢٣٥١	٢٩٥٩٣	الاعتداء
٢٠٥٦	٢٦٤٣٢	الإصابات البدنية
٠٠١	١١٥	الإصابات البدنية المفضية إلى الموت
١٥٨	٢٢٩٨	التهديد
٤٥١	٥٢٠٢	الابتزاز

٧٩- يرد أدناه عدد المقبوض عليهم في قضايا جنائية أو قضايا عنف لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان والنسبة المئوية لكل نوع من الجرائم (٢٠١٠):

٢٠١٠			
النسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم في الحالات التي يصل فيها مجموع الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة إلى ١٠٠ في المائة	عدد حالات إلقاء القبض لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان ^(٣٨)	عدد حالات إلقاء القبض	
١٠٠٠٠	٤٨٥٦	٥٤٥٤٦	إجمالي عدد الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة
٩٥٢	٤٥٥	٥٠٢١	الجرائم الجنائية
١٥٨	٠,٩	٩٩٩	العدد الإجمالي للاغتتالات
١٥٧	٠,٩	٩٥٤	اغتيال
٠٠٠	٠,٠	١٠	قتل حديثي الولادة
٠٠٠	٠,٠	١٩	الإعداد للقتل
٠٠٠	٠,٠	١٦	المساعدة على الانتحار
٤٥٧	٢,٣	٢٥٦٨	مجموع قضايا قطع الطرق

(٣٨) حسب باستخدام السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة أو أكثر على أساس العد الأولي لتعداد السكان في ٢٠١٠ الذي أعلنته وزارة الداخلية والاتصالات في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٠١٠

النسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم في الحالات التي يصل فيها مجموع الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة إلى ١٠٠ في المائة	عدد حالات إلقاء القبض لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان ^(٣٨)	عدد حالات إلقاء القبض	
٠٠١	٠٠٠	٥٠	قطع الطرق - الاغتصاب
٢٠١	١٠٠	١ ١٥٥	قطع الطرق الذي يتسبب في إصابات
٠٠١	٠٠١	٦٣	قطع الطرق - الاغتصاب
٢٠٤	١٠٢	١ ٣٠٠	قطع الطرق وما يشبهه قطع الطرق
١٠٢	٠٠٦	٦٥١	الحريق العمد
١٠٥	٠٠٧	٨٠٣	الاغتصاب
٩٠٠٨	٤٤٠١	٤٩ ٥٢٥	الجرائم العنيفة
٠٠١	٠٠٠	٤٥	التجمع غير القانوني بأسلحة خطيرة
٤٠٠٥	١٩٠٧	٢٢ ٠٧٦	الاعتداء
٤٠٠١	١٩٠٥	٢١ ٨٩٥	الإصابات البدنية
٠٠٢	٠٠١	١٣٥	الإصابات البدنية المفضية إلى الموت
٣٠٠	١٠٤	١ ٦١٣	التهديد
٦٠٩	٣٠٤	٣ ٧٦١	الابتزاز

٨٠- وتسلم حكومة اليابان أن من بين الأشخاص الذين كانوا عرضة للعقوبة في فئة الجرائم الجنائية^(٣٩) في محاكمتهم الجنائية في أول درجة وصدرت بحقهم أحكام بأنهم مذنبون^(٤٠)، وبأن أعداد المجرمين الذي صدرت بحقهم أحكام بالسجن^{(٤١)(٤٢)} كما يلي:

(٣٩) يشير مصطلح جرائم جنائية إلى الحريق العمد (المواد من ١٠٨ إلى ١١١ و ١١٣ و ١١٤ من قانون العقوبات)، والاغتصاب (المادة ١٧٧)، والفقرة ٢ من المادة ١٧٨، والفقرة ٢ من المادة ١٨١، والمادة ١٧٨-٢، والفقرة ٣ من المادة ١٨١ من قانون العقوبات)، والاغتصاب (المادتان ١٩٩ و ٢٠١ من قانون العقوبات)، وقطع الطرق (المواد من ٢٣٦ إلى ٢٤١ من قانون العقوبات، والمواد من ٢ إلى ٤ من القانون المتعلق بمنع ومعاقبة قطع الطرق والسرقة).

(٤٠) يشمل عدد الذين يحكم بإدانتهم الأشخاص الذين يحاكمون عن جرائم متكررة وحكم بأنهم غير مذنبين في جزء من هذه الجرائم.

(٤١) عقوبة السجن تشمل السجن المؤبد.

(٤٢) يشير إلى أرقام فعلية.

عدد من وجد أنهم مدنيون	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن		
٣ ٤٤٢	٣ ٤٢٩	٢٠٠٦	
٢ ٩٩٣	٢ ٩٧٩	٢٠٠٧	
٢ ٦٩٦	٢ ٦٩١	٢٠٠٨	
٢ ٥٧٢	٢ ٥٦٣	٢٠٠٩	
٢ ٢٧٥	٢ ٢٧١	٢٠١٠	

٨١- ويرد أدناه عدد المجرمين الذين قبض عليهم^(٤٣) في جرائم جنائية (اغتيال، أو قطع طرق، أو حريق عمد، أو اغتصاب) وحوكموا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن:^(٤٤)

الفترة	اغتيال	قطع طرق	حريق عمد	اغتصاب
٢٠٠٦	عدد المقبوض عليهم	٨١٣	٣ ١٤٥	١ ١٣٨
	عدد الذين حوكموا	٦٩٠	٢ ٥٦٣	٩٥٣
	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	٦١٤	١ ٥٠٣	٤٩٦
٢٠٠٧	عدد المقبوض عليهم	٧٤٩	٢ ٦٨٢	١ ٠٨٦
	عدد الذين حوكموا	٦١٢	٢ ٠٧٤	٨٨٥
	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	٥٠١	١ ١٨١	٥٠١
٢٠٠٨	عدد المقبوض عليهم	٧٣٧	٢ ٣٦٩	١ ٠٤٣
	عدد الذين حوكموا	٦٠٤	١ ٧٩٧	٧٨٩
	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	٤٥٨	١ ٠٤٧	٤٤٦
٢٠٠٩	عدد المقبوض عليهم	٦٤٦	٢ ٦٦٦	٨٨٦
	عدد الذين حوكموا	٤٩٢	٢ ٠٦٠	٦٦٢
	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	٤١٤	١ ٠٥٧	٣٨٥
٢٠١٠	عدد المقبوض عليهم	٥٢٠	٢ ٠٥٨	٨٣١
	عدد الذين حوكموا	٣٨٠	١ ٦٣٥	٥٦٨
	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	٣٤٨	٩١٦	٣١١

٨٢- ويرد أدناه عدد قضايا الجرائم الجنسية المعروفة للشرطة:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١ ٩٤٨	١ ٧٦٦	١ ٥٨٢	١ ٤٠٢	١ ٢٨٩
٨ ٣٢٦	٧ ٦٦٤	٧ ١١١	٦ ٦٨٨	٧ ٠٢٧
٢ ٦٠٢	٢ ٢٨٦	٢ ٣٦١	٢ ٣٥٧	٢ ٦٥١
٧٩٥	٨١٠	٨١٦	٧٩٧	٨٣٧

(٤٣) يشير عدد المجرمين الذين قبض عليهم إلى القضايا التي انتهت بالفعل.

(٤٤) يشمل عدد الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن التزلاء الجدد. يشمل الاغتياال قتل الأطفال (المادة ٩٩ من قانون العقوبات) والتحصير للاغتياال (المادة ٢٠١ من القانون المذكور) والحث على الانتحار والمساعدة عليه (المادة ٢٠٢ من القانون المذكور).

- ٨٣- فترة الاحتجاز السابقة على المحاكمة. يحدد قانون الإجراءات الجنائية في اليابان فترة احتجاز المشتبه بهم بعد إلقاء القبض عليهم قبل توجيه الاتهام لهم. بمدة إجماليها ٢٣ يوماً بحيث يمكن إجراء تحقيق كامل لتوضيح القضية مع كفالة حقوق الإنسان للمشتبه بهم.
- ٨٤- وعند توجيه الاتهام، يجوز إطلاق سراح المتهم بكفالة تحت ظروف معينة هي أنه لم يخف أو يتلف أي أدلة، وما إلى ذلك.
- ٨٥- وترد أدناه أعداد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، بحسب نوع الجريمة أو فترة السجن:

١٦- عدد التزلاء بحسب أنواع الجرائم المتهمين فيها

نوع الجرائم الواردة في لائحة الاتهام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المجموع	٧٠ ٤٩٦	٧٠ ٠٥٣	٦٧ ٦٧٢	٦٥ ٩٥١	٦٣ ٨٤٥
جرائم جنائية	٥٠ ٨٧٨	٥١ ١٧١	٤٩ ٢٢٤	٤٨ ٠١٠	٤٥ ٨٦١
الإعاقة عن تأدية واجب رسمي	٢١١	٢٠٩	١٨٨	١٦٠	١٥١
الهروب	-	-	-	-	-
إخفاء مجرمين/إخفاء أدلة	١٥	١٤	١٣	٥	١٣
إحداث اضطرابات	-	-	-	-	-
الحريق العمد	١ ٢١٥	١ ١٦٦	١ ١١٣	١ ٠٥٦	٩٧٨
التعدي على الغير	٤٩٥	٤٨٠	٤٥٣	٤٣٢	٤١٥
تزييف عملة	١٦٨	١٣٦	١٢٢	١٠١	٨٤
تزييف مستندات أو سندات مالية أو أختام/إنشاء سجلات دفع دون إذن	٤٧١	٥١١	٤٨٨	٤٧٠	٤٣٥
شهادة الزور/شكاوى كاذبة	٨	٨	٦	٧	٢
الفحش/توزيع وثائق فاحشة	٨٣	٩٠	٩٧	١٢٥	١١٠
ارتكاب فعل فاحش بالقوة/ارتكاب فعل فاحش مع استخدام القوة التي تفضي إلى الموت أو الإصابة	٨٦٦	٩٠٩	٩٥٩	٩٣٣	٩١٠
الاغتصاب/الاغتصاب الذي يفضي إلى الموت أو الإصابة	٢ ٠٢٨	٢ ١١٥	٢ ١٣٧	٢ ١٤٤	٢ ٠١٤
القمار/اللوتري	٢١	١٩	١٩	٣٥	٢٣
الرشوة	١٧	١٣	١٩	١٦	١١
الاغتيال	٤ ١٨٩	٤ ٢١٠	٤ ١٧٣	٤ ٠٩٣	٣ ٨٩١
إصابة بدنية	٢ ٦٧٤	٢ ٧٥٩	٢ ٥٥٩	٢ ٤٠٥	٢ ٢٦٦
إصابة بدنية تفضي إلى الموت	٩٦٠	٨١٢	٨١٣	٧٧١	٧٣٢
الاغتداء	١٤٨	١٦٩	١٧٢	١٥٩	١٣٦
قيادة خطيرة تتسبب في الموت أو الإصابة	٢٦٠	٣١٦	٢٧٩	٢٦٥	٢٣٨

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	نوع الجرائم الواردة في لائحة الاتهام
١١٢	٢٩٨	٧١٥	١ ٢٣٩	١ ٣٦٥	التسبب في الموت أو الإصابة من خلال الإهمال في ممارسة أنشطة اجتماعية
٥	٣	٢	٣	٤	إهمال جسيم يفضي إلى الموت أو الإصابة
٦٧٥	٤٦٥	٢٩٧	٥١	...	القيادة التي تسبب الموت أو الإصابة
٦٩	٧٦	١١٧	١٢١	١١٦	التخويف
٦٢	٨١	٧٧	٩٥	٨٨	الاختطاف/الاختطاف عنوة/شراء أو بيع البشر
١٧ ٨٣٦	١٨ ٤٨٢	١٨ ٨٨٢	١٩ ٦٧٥	١٩ ٦٦٣	السرقه
٢ ٢٦١	٢ ٣٤٧	٢ ٣٨٩	٢ ٤٩٠	٢ ٥٣٥	قطع الطرق
٤ ٤٢٥	٤ ٥٦٨	٤ ٧١٠	٤ ٨٢٩	٤ ٧٣٠	قطع الطرق الذي يتسبب الموت أو الإصابة
٥٠٨	٥٠٤	٤٩٨	٤٨٦	٤٦٢	قطع الطرق - الاغتصاب/ قطع الطرق - الاغتصاب الذي يتسبب في الوفاة
٤ ٧٠٧	٤ ٩١٦	٤ ٦٧٩	٤ ٦٨٨	٤ ٥٥٦	التدليس
١ ٠١٦	١ ٢١٣	١ ٤٦١	١ ٦١٨	١ ٧٢١	الابتزاز
٤٨٧	٥٣٢	٥٧٩	٦١٤	٥٥٧	الاختلاس/ خيانة الأمانة
٦٥	٨٣	٧٧	٩٧	١٣٣	التعامل في السلع المسروقة
-	-	-	-	-	انتهاك قانون يتعلق بالمبارزة بالأسلحة النارية
٣٦	٣٣	٣٢	٢٩	٣٠	انتهاك الأحكام الجنائية المتعلقة بمعالجة المتفجرات
٣٢٩	٣٤٤	٣٣٦	٤٠٠	٤٣١	انتهاك القانون المتعلق بالمعاينة على العنف البدني وصور العنف الأخرى
٨٥٩	٨٨٨	٧٦٣	٨٠٠	٧٥٨	جرائم جنائية أخرى
١٧ ٩٨٤	١٧ ٩٤١	١٨ ٤٤٨	١٨ ٨٨٢	١٩ ٦١٨	جرائم تتعلق بقوانين خاصة
٢	٢	٢	٦	٢	قانون الانتخابات للمناصب العامة
١	-	١	١	١	قانون المخالفات البسيطة
٤١٠	٤٩٣	٥٤٧	٦٠٥	٦٣٧	قانون مراقبة الأسلحة النارية والسيوف
٥٢	٥٢	٥٠	٦٢	٦٨	قانون منع البغاء
١٦٢	١٦٠	١٣٤	١٢٤	١٣٦	قانون رعاية الأطفال
٢٥٠	٢٦٧	٣٠١	٢٨٣	٢٧٦	قانون مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية
١٤ ٤٤٦	١٤ ١٠٣	١٤ ٤٠٣	١٤ ٧٣٨	١٥ ٣٢٣	قانون مراقبة المنشطات
٩	٣	٦	٨	١٥	قانون الأمن الوظيفي
١ ١٥٥	١ ١٥٧	١ ٢١٢	١ ١٨٢	١ ١٩٨	قانون المرور على الطرق
١٩٨	٢٤٢	٣٤٣	٤٥٦	٥٤١	قانون مراقبة الهجرة والاعتراف باللاجئين
١ ٢٩٩	١ ٤٦٢	١ ٤٤٩	١ ٤١٧	١ ٤٢١	جرائم أخرى تتعلق بقوانين خاصة

٢٠٠٠ عدد التزلاء لكل مدة سجن

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	نوع العقوبة ومدتها
٨٤٥٦٣	٩٥١٦٥	٦٧٢٦٧	٥٥٣٧٠	٤٩٦٧٠	المجموع
٦٣٥٨١	٦٥٦٥٤	٦٧٣٤٦	٦٩٧٢٨	٧٠١٦٤	مدة السجن
٢٣	٢٢	٣١	٢٥	٤٢	حتى ٣ أشهر
٢٨٣	٣٢٩	٣٤٩	٤١٢	٤٤٢	حتى ٦ أشهر
٢٥٠٧	٢٨٧٠	٣٠٢٠	٣١٢٢	٣٢٥٢	حتى سنة
١٣٢٣٠	١٣٤٧١	١٣٦٩٢	١٤٥٩٠	١٤٩٤٣	حتى سنتين
١٦٣١١	١٦٦١٥	١٦٨٩٣	١٧٧٦٣	١٧٨٦٢	حتى ٣ سنوات
١٤٩٣٨	١٥٨٦٢	١٦٨٩١	١٧٥٧٢	١٧٩٠٦	حتى ٥ سنوات
٥٦٦٣	٥٩٨٢	٦٢٢٧	٦٤٢٢	٦٤٢٦	حتى ٧ سنوات
٤٤٦٠	٤٥٣٨	٤٥٢٨	٤٤٨٢	٤٣٢٠	حتى ١٠ سنوات
٣٠٩١	٣٠٤١	٢٩٤٨	٢٧٦٦	٢٥٧٠	حتى ١٥ سنة
١٠٦١	٩٨٩	٩٤٢	٨٣٤	٧٧٤	حتى ٢٠ سنة
٢١٨	١٦٣	١١٤	٧٠	٣١	أكثر من ٢٠ سنة
١٧٩٦	١٧٧٢	١٧١١	١٦٧٠	١٥٩٦	غير محدد
٢٦٣	٢٩٧	٣٢٦	٣٢٤	٣٣١	الحبس البسيط
-	١	-	-	٣	حتى ٣ أشهر
-	٢	٢	-	-	حتى ٦ أشهر
٣٤	٣١	٣٦	٣٧	٣٣	حتى سنة
١١٧	١٣٧	١٧٠	١٨٠	٢١٠	حتى سنتين
٧٩	٩٠	٨٩	٨٤	٧٠	حتى ٣ سنوات
٣٠	٣٤	٣٠	٢٣	١٤	حتى ٥ سنوات
٣	٢	-	-	١	أكثر من ٥ سنوات
-	-	-	-	-	غير محدد
١	-	-	١	١	الحبس البسيط في جنحة

٨٦- عدد الحوادث التي نتج عنها موت من خلال فترة الاحتجاز أو السجن^(٤٥):

(٤٥) يشير عدد الحوادث التي تؤدي إلى الموت إلى عدد حالات الانتحار والحوادث الأخرى ويستبعد منه الموت بسبب المرض.

(الوحدة: عدد القضايا)

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المؤسسات الجزائية	١٩	٢٢	٢٦	١٥	٢٤
مرافق الاحتجاز	٧	٧	٧	٣	٧

٨٧- عدد حالات عقوبة الموت المنفذة سنوياً:

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد الأشخاص	٤	٩	١٥	٧	٢

٨٨- عدد أفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان:

السنة المالية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
موظفي الشرطة	١٩٧,٩٣	١٩٧,٨٣	١٩٨,٥٥	١٩٩,٢١	١٩٩,٤١
المدعون العامون	١,٩٨	٢,٠٢	٢,٠٥	٢,٠٩	٢,١٠
القضاة	٢,٦٧	٢,٧٣	٢,٧٩	٢,٨٣	٢,٨٦

٨٩- الإنفاق العام على الشرطة والسلامة العامة وإقامة العدل. بلغت النفقات التي تحملتها الخزنة العامة على الشرطة الوطنية ووزارة العدل خلال السنة المالية ٢٠١٠، ٢٠١٠، ١٥٢، ١٨٠، ٠٩٨، ٢٧٥ بين ٢٨٦ و ٨٢١ ٥٩٤ ٦٦٩ بين، على التوالي.

السنة المالية	وكالة الشرطة الوطنية (بالين) ^(٤٦)	وزارة العدل (بالين)
٢٠٠٦	٢٤٨ ٥٦٤ ٧٩٦ ١٠٤	٦٦٣ ٣٥٦ ٦٧٧ ٣٧٩
٢٠٠٧	٢٦٩ ٧٥٨ ٩٤٩ ٧٩٩	٦٧٣ ٩٧٦ ٥١٠ ١٩١
٢٠٠٨	٢٧٦ ٩١٦ ٩٦١ ٦٢٩	٦٨١ ٨٨٤ ١٥٥ ١٢٠
٢٠٠٩	٣٢٩ ٣٠٠ ٩٠٢ ٠٦٦	٦٧٢ ٧٠٧ ٤٢٧ ٤٧٧
٢٠١٠	٢٧٥ ٠٩٨ ٨٨٠ ١٥٢	٦٦٩ ٥٩٤ ٨٢١ ٢٨٦

٩٠- تقر الحكومة اليابانية بأن عدد الأشخاص المحتجزين من بين المتهمين في محاكمات جنائية في محاكم الدرجة الأولى وعدد الأشخاص الذين عينت المحكمة محامياً للدفاع عنهم كان على النحو التالي:^(٤٧)

(٤٦) قيمة نفقات (الحساب العام) وكالة الشرطة الوطنية (على الصعيد الوطني) لفترة السنوات الخمس.

(٤٧) يشير إلى أرقام فعلية.

السنة	عدد الأشخاص المحتجزين	عدد الأشخاص المحتجزين منهنم، والذين عينت لهم المحكمة محامياً للدفاع عنهم
٢٠٠٦	٧٣ ٠٧٠	٥٦ ٣٩١
٢٠٠٧	٦٧ ٦٥٢	٥٢ ٧٥٩
٢٠٠٨	٦٣ ٥٧٥	٥٠ ٤٨٦
٢٠٠٩	٦١ ٨٧٢	٥٠ ٩٥٤
٢٠١٠	٥٨ ٦٢٣	٥٠ ٨٢٤

(ج) برنامج تعويض ضحايا الجرائم

١' نظام الاستحقاقات لضحايا الجرائم

٩١- نظام استحقاقات ضحايا الجرائم هو إطار يقوم على روح التضامن الاجتماعي وتبادل المساعدة. وبموجب ذلك النظام، تقدم الدولة استحقاقات مالية ("استحقاقات الباقين على قيد الحياة" و"استحقاقات الناجين من إصابات شديدة أو مرض شديد" أو "استحقاقات الإعاقة") لضحايا الجرائم الذين تعرضوا لإصابات شديدة أو مرض شديد أو لا يزالون معاقين، أو إلى أسر ضحايا الجرائم الذين قتلوا نتيجة لأفعال إجرامية ألحقت ضرراً بحياة الأفراد أو أبدانهم، لمساعدتهم على التخفيف من المعاناة الذهنية والأضرار المالية.

السنة المالية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد الضحايا الذين تقدموا بطلبات (عدد المتقدمين بطلبات)	٤٩١	٤٤٨	٤٦٢	٥٨٩	٥٨٥
عدد الضحايا الذين حكم لهم بالحصول على مدفوعات (عدد الأحكام)	٤٣٥	٤٠٧	٣٨٨	٥٣٨	٥٣٤
عدد الضحايا الذين رفض دفع مبالغ لهم (عدد الأحكام)	٢٣	٣٨	١٩	٢٨	٢٩
[مجموع] عدد الضحايا المشمولين بالحكم (عدد الأحكام)	٤٥٨	٤٤٥	٤٠٧	٥٦٦	٥٦٣
المبلغ الذي حكم به (الوحدة: مليون ين)	١ ٢٧٢	٩٣٢	٩٠٧	١ ٢٧٧	١ ٣١١

٢' نظام استحقاقات التعافي من الأضرار

٩٢- بدأ نظام المدفوعات المستحقة للتعويض عن أضرار الجرائم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لحرمان الجرمين من عائدات الجريمة ولحماية ضحايا هذه الجرائم. فإذا ارتكبت، بالتدليس، مثلاً بطريقة منظمة جريمة تتعلق بأصل من الأصول أو تم إخفاء أو حيازة أي ممتلكات تخص ضحية من الضحايا، يصبح من الممكن مصادرة هذه الممتلكات أو تحصيل القيمة المكافئة لها من المتهم وتودع النقود التي تم الحصول عليها من خلال بيع هذه الممتلكات أو تحصيل القيمة المكافئة لها من المتهم كأموال تعويض ثم تدفع للضحية لغرض التعويض عن الأضرار.

٥- الاستقلال الذاتي المحلي

- ٩٣- ينص الدستور الياباني على تثبيت اللوائح المتعلقة بتنظيم وتشغيل الكيانات العامة المحلية، بالقانون وفقاً لمبدأ الاستقلال الذاتي (المادة ٩٢). واستناداً إلى هذا المبدأ، سُنَّ قانون الاستقلال الذاتي في عام ١٩٤٧.
- ٩٤- وكان هناك ٤٧ مقاطعة و١٧٣٤ بلدية في اليابان تعمل ككيانات عامة محلية (في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠).
- ٩٥- ولكل واحد من الكيانات العامة المحلية جمعية تعمل كجهاز تداولي ورئيس للحكومة المحلية (حاكم أو رئيس بلدية، وما إلى ذلك). وتتألف الجمعية من أعضاء ينتخبهم المواطنون، ولها سلطة إنشاء أو إلغاء القوانين المحلية في نطاق القوانين واللوائح واعتماد الميزانية وتسوية حسابات الخزنة الحكومية المحلية.
- ٩٦- ويقوم رئيس الكيان العام المحلي، الذي ينتخبه المواطنون أيضاً، بإدارة وتسيير شؤون الحكومة المحلية، مثل تنفيذ القوانين المحلية، وتقديم جدول أعمال وميزانية للجمعية، ووضع القواعد واللوائح، وما إلى ذلك.
- ٩٧- وبموجب قانون الاستقلال الذاتي المحلي، فإن للمقيمين أن يقدموا طلبات إلى الحكومة المحلية مباشرة لوضع القوانين أو مراجعتها أو إلغائها، وإجراء مراجعة حسابية لأي شأن من الشؤون، وحل الجمعية، وطردها أو رئيسها.

٦- الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية

- ٩٨- لا يوجد في اليابان نظام رسمي لتسجيل المنظمات غير الحكومية؛ غير أن هناك اعترافاً بأن بعض المنظمات التي تعمل بنشاط في المجتمع الدولي، مثل المنظمات غير الحكومية اليابانية، لها وضع المنظمات التي لا تسعى لتحقيق الربح المسجلة بموجب القوانين اليابانية.
- ٩٩- والمنظمات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح اصطلاحاً عام للمنظمات التي يكون هدفها الرئيسي هو تقديم إسهامات للمجتمع من دون توزيع ما تحققه من عائدات على أعضاء المنظمة. ويُسمح لهذه المنظمات بممارسة أعمال تجارية بغرض تحقيق ربح؛ غير أن عليها أن تخصص العائدات المحققة من أعمالها التجارية للمساهمة في الأنشطة الاجتماعية. ومن بين هذه الأنشطة، فإن "أي شخص اعتباري محدد لا يهدف إلى تحقيق الربح" هو شخص قانوني وله شخصية اعتبارية (أي أن له كياناً مغايراً لأي فرد له حقوق وعليه واجبات) وذلك وفقاً لقانون تشجيع أنشطة معينة لا تسعى لتحقيق الربح. وسواء أكانت لهذه المنظمات شخصية اعتبارية أم لا، فإنه يتوقع منها الاضطلاع بدور مهم في الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمجتمع في ميادين مختلفة.

١٠٠- ويوجد في الواقع، الكثير من الأشخاص الاعتباريين الذين يعملون بدون شخصية قضائية؛ ولكنهم يواجهون مصاعب من قبيل عدم قدرتهم على فتح حساب في مصرف أو الحصول على حيز للعمل باسم المنظمة. وقد بدأ الأخذ بنظام "الشخص الاعتباري المحدد الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ كآلية لإيجاد منظمات تعمل كأشخاص اعتباريين ولا تسعى لتحقيق الربح لكي تكون قادرة على الحصول على شخصية قضائية بإجراءات بسيطة من أجل التخلص من هذه المصاعب ولتشجيع أنشطة هؤلاء الأشخاص الاعتباريين. والسمة الرئيسية للنظام هي أنه مصمم لاحترام وكفالة التشغيل الحر للمنظمة وللحد، قدر الإمكان، من مشاركة السلطات المختصة على أساس اختيار ورصد المواطنين من خلال الإفصاح عن المعلومات.

١٠١- ولتنظيم الأشخاص الاعتباريين المحددين الذين لا يسعون لتحقيق الربح، يتعين تقديم طلب للسلطة المختصة وتلقي موافقة منها. وبعد الحصول على هذه الموافقة واتباع إجراءات التسجيل، ينشأ الأشخاص الاعتباريون كشخصية قانونية.

١٠٢- وفي ٣١ تموز/يوليه، كان هناك ١١٦ ٤٣ شخصاً اعتبارياً محدداً ممن لا يسعون لتحقيق الربح معتمدين في اليابان.

ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان

١- حالة عقد المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان

١٠٣- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقدت حكومة اليابان أو وقعت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التالية في مجال حقوق الإنسان أو المجال الإنساني:

(أ) الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أبرم ودخل حيز النفاذ في ١٩٧٩)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة (أبرم ودخل حيز النفاذ في ١٩٧٩)؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أبرمت في ١٩٩٥ ودخلت حيز النفاذ في ١٩٩٦)؛

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أبرمت ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٥)؛
 - اتفاقية حقوق الطفل (أبرمت ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٤)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (أبرم ودخل حيز التنفيذ في ٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (أبرم ودخل حيز التنفيذ في ٢٠٠٥)؛
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (أبرمت ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩)؛
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (وقعت في ٢٠٠٧)؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (أبرمت في ٢٠٠٩ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠١٠).
 - (ب) معاهدات أخرى للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان:
 - الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (أبرمت في ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٢)؛
 - البروتوكول الملحق بالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (أبرم ودخل حيز التنفيذ في ١٩٨٢)؛
 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (أبرم وبدأ سريانه في ٢٠٠٧).
 - (ج) اتفاقيات جنيف وغيرها من القوانين الإنسانية الدولية:
 - اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) (أبرمت وبدأ سريانها في ١٩٥٣)؛
 - البروتوكول الإضافي لسنة ١٩٧٧ الملحقان باتفاقيات جنيف (الأول والثاني) (أبرم في ٢٠٠٤ وبدأ سريانهما في ٢٠٠٥).
- ١٠٤- وفيما يخص الاتفاقية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي لم ترمها اليابان بعد، أنشأت حكومة اليابان في ٢٠٠٩ مجلساً وزارياً لإصلاح السياسات المتعلقة بذوي الإعاقة من أجل تنفيذ إصلاحات شديدة في النظام المتعلق بالإعاقة، بما في ذلك وضع وتنسيق القوانين والقواعد اللازمة لإبرام الاتفاقية. وقد عقدت اللجنة المعنية بإصلاح السياسات المتعلقة

بالإعاقة، والمؤلفة أساساً من أشخاص من ذوي الإعاقة، في إطار المجلس الوزاري، لمناقشة المسائل المتصلة بتعزيز التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى هذا الأساس، قدمت الحكومة إلى المجلس التشريعي القانون الأساسي المعدّل الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي ينص على إنشاء منظمة لرصد تنفيذ التدابير التي وضعت في تموز/يوليه ٢٠١١. وبهذه الطريقة، وعن طريق إعداد وتنفيذ القوانين والنظم الداخلية اللازمة، تهدف الدولة بصفة مستمرة إلى الإبرام المبكر لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس التقدم المحرز بشأنها.

١٠٥- وتتضمن بعض المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان أسلوباً فردياً للاتصالات. ولم تقبل اليابان هذا الأسلوب. وترى الحكومة أن هذا الأسلوب جدير بالملاحظة لكونه يوفر ضمانات فعالة لتنفيذ المعاهدات. وفيما يتعلق بقبول هذا الأسلوب، تجري الحكومة دراسة داخلية لمختلف المسائل، بما في ذلك ما إذا كان يثير أي مشاكل فيما يتعلق بالنظام القضائي في اليابان أو سياساتها التشريعية، وإمكانية إيجاد إطار تنظيمي لتنفيذ الأسلوب إذا تقرر قبوله. وفي هذه العملية، أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في وزارة الخارجية شعبة لتنفيذ المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وسوف تواصل الحكومة النظر بعناية في قبول أو عدم قبول هذا الأسلوب، مع مراعاة وجهات النظر الواردة في مختلف الدوائر.

٢- التحفظات والإعلانات

١٠٦- قدمت اليابان تحفظات وإعلانات تفسيرية بشأن المعاهدات والاتفاقيات التالية.

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١' الفقرة (د) من المادة ٧

(أ) الوضع والنطاق

١٠٧- تحتفظ اليابان، في تطبيق أحكام الفقرة (د) من المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالحق في عدم الالتزام "بالمكافأة عن أيام العطل الرسمية" المشار إليها في تلك الأحكام.

(ب) السبب

١٠٨- لا يوجد في اليابان اتفاق في الآراء بأنه ينبغي دفع أجر للعمال عن العطلات العامة التي لا يعملون فيها ومن ثم فإن عدداً قليلاً من المؤسسات يتبع نظام أجور يلتزم بذلك. وعلى ذلك، ترى الحكومة أن الأنسب هو أن يجري تداول مسألة دفع أو عدم دفع أجر عن العطلات الرسمية بين العمال والإدارة.

٢٤ الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨

(أ) الوضع والنطاق

١٠٩ - تحتفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بنص الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا فيما يتعلق بالقطاعات التي يمنح فيها الحق المشار إليه في الحكم المذكور وفقاً للقوانين والنظم السارية في اليابان في وقت تصديق حكومة اليابان على العهد.

(ب) السبب

١١٠ - تنص المادة ٨ من العهد على الحقوق الأساسية للعمال، ويقضي حكم الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨ بالحق في الإضراب. ومن جهة أخرى، تنص الفقرة ٢ من المادة ٨ على ألا تحول هذه المادة دون فرض قيود قانونية على ممارسة هذه الحقوق. ونطاق "الأفراد القائمين على إدارة الدولة" الذين قد يفرض عليهم هذا القيد لا يتفق بالضرورة مع أحكام القوانين والنظم اليابانية. ومن ثم، تحتفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بنص الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨، إلا فيما يتعلق بالقطاعات التي يمنح فيها الحق المشار إليه في الحكم المذكور وفقاً للقوانين والنظم السارية في اليابان في وقت تصديق حكومة اليابان على العهد.

٣٤ الفقرتان الفرعيتان (ب) و(ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٣

(أ) الوضع والنطاق

١١١ - عند تطبيق أحكام الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحتفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بالنص "ولا سيما الأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم" المشار إليه في الحكمين المذكورين.

(ب) السبب

١١٢ - فيما يتعلق بالنص على جعل المرحلة النهائية من التعليم الثانوي ومرحلة التعليم العالي مجانيتين، يطلب من الطلبة الدارسين حالياً تحمل عبء معقول التزاماً بوجهة النظر الداعية إلى تحمل عبء منصف، في تقديم تمويل كاف لتوفير هذا التعليم بدون مقابل. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، تحتفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بالنص القائل "ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم" وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من المادة ١٣-٢ من العهد. ومع ذلك، وفيما يتعلق بهذين المستويين التعليميين، وفيما يخص مسار المرحلة الأخيرة من التعليم الثانوي، قررت حكومة اليابان في ٢٠١٠، جعل التعليم في المدارس الثانوية الحكومية مجانياً وأنشأت صندوق دعم الالتحاق بالتعليم الثانوي لدفع رسوم التعليم من أجل تيسير عبء تكاليف التعليم على نفقات الأسر المعيشية للطلبة الذين يدرسون

في المدارس الوطنية والخاصة، وما في حكمها (في ٢٠١١)، بلغ معدل الطلبة الذين يواصلون تعليمهم حتى المرحلة الثانية من التعليم الثانوي في اليابان ٩٨,٢ في المائة). كما تشجع الحكومة التدابير الرامية إلى خفض العبء الاقتصادي على الطلبة الدارسين في التعليم الثانوي من خلال دعم الإعفاء من رسوم التعليم أو برامج المنح الدراسية. ونتيجة للنظر في هذه التدابير، توجد الحكومة حالياً بصدد سحب التحفظ على النص القائل "ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم" المشار إليه في العهد.

٤٤' الفقرة ٢ من المادة ٨

(أ) الوضع والنطاق

١١٣ - بالإشارة إلى الموقف الذي اتخذته حكومة اليابان عند التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم بأن يفسر تعبير "الشرطة" المشار إليه في المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة على أنه يتضمن دائرة الإطفاء في اليابان، تعلن الحكومة بأن "أفراد الشرطة" المشار إليهم في الفقرة ٢ من المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في الفقرة ٢ من المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشملون أفراد دائرة الإطفاء في اليابان.

(ب) السبب

١١٤ - لأسباب مختلفة، منها أن دائرة الإطفاء في اليابان تعد منذ إنشائها جزءاً من الشرطة، لأنه وإن كانت منفصلة تنظيمياً عن الشرطة منذ عام ١٩٤٨، فإن طبيعة ومضامين واجباتها وسلطاتها لم تتغير من حيث المبدأ منذ أن كانت جزءاً من الشرطة؛ وقد عهد إلى دائرة الإطفاء بأهداف وواجبات مماثلة لحماية أرواح المواطنين وأجسادهم وممتلكاتهم فضلاً عن أنها مكلفة بنفس سلطة الالتزام بتحقيق وأداء تلك الأهداف والواجبات كمنظراتها في الشرطة في إطار القوانين الحالية؛ ويطلب إلى دائرة الإطفاء أداء أعمال مماثلة لتلك التي تضطلع بها الشرطة، تقوم بها أفرقة جيدة التنظيم تتسم بسرعة الحركة والشجاعة، رأت حكومة اليابان إدراج دائرة الإطفاء في اليابان ضمن "أفراد الشرطة" على أساس التعريف الوارد في المادة ٩ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧.

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

الفقرة ٢ من المادة ٢٢

١١٥ - يرجى الرجوع إلى الفقرات صفر - صفر أعلاه.

(ج) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

الفقرتان (أ) و(ب) من المادة ٤

(أ) الوضع والنطاق

١١٦- عند تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تفي اليابان بالالتزامات التي تفرضها تلك الأحكام بالقدر الذي يصبح معه الوفاء بالأحكام متفقاً مع ضمان الحقوق المتعلقة بحرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات، والتعبير، وغير ذلك من الحريات الواردة في دستور اليابان مع مراعاة عبارة "مع إيلاء العناية الواجبة للمبادئ التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المذكورة صراحة في المادة ٥ من هذه الاتفاقية" والمشار إليها في المادة ٤.

(ب) السبب

١١٧- يغطي المفهوم الوارد في المادة ٤ نطاقاً بالغ الاتساع من الأفعال التي يضطلع بها في حالات مختلفة وبأساليب مختلفة. وتقييد كل هذه الحالات بقوانين عقابية تتجاوز النظام القانوني الحالي في اليابان قد يتعارض مع الضمانات التي يكفلها الدستور، بما في ذلك حرية التعبير التي تجعل من الضروري بصورة حتمية معرفة ضرورة ومنطق ما يفرض عليها من قيود، ومبدأ مشروعية الجريمة والعقاب، التي تتطلب السلامة والوضوح في تحديد الأفعال التي يعاقب عليها والجزاءات المتصلة بها. وعلى أساس هذا الحكم قدمت حكومة اليابان تحفظاتها بشأن المادة ٤ (أ) و(ب) من الاتفاقية.

(د) اتفاقية حقوق الطفل

‘أ‘ الفقرة ١ من المادة ٩

(أ) الوضع والنطاق

١١٨- تعلن حكومة اليابان أن الفقرة ١ من المادة ٩ من اتفاقية حقوق الطفل تفسر على أساس أنها لا تنطبق عندما يكون الطفل منفصلاً عن والديه بسبب الترحيل عملاً بقوانينها الخاصة بالهجرة.

(ب) السبب

١١٩- فيما يتعلق بالفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة، وفي حالات معينة يتعرض فيها طفل للاعتداء من والده أو والدته أو يعيش فيها الوالدان منفصلين أحدهما عن الآخر، يكون مفهوماً أن هذا الحكم يتوخى أن تكفل الدول الأطراف عدم انفصال طفل عن والديه رغماً عنهما، إلا في الحالات التي تقرر فيها السلطات المختصة، رهناً بإجراء استعراض قضائي،

ووفقاً للقانون والإجراءات السارية، أن هذا الانفصال ضروري لتحقيق المصالح الفضلى للطفل. وتفسر الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة بأنها لن تمنع انفصال الطفل عن والديه إذا كان ذلك الانفصال ناشئاً عن أي إجراء يسمح لدولة طرف ببده عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٩ من الاتفاقية، مثل ترحيل أو احتجاز أو سجن أحد والدي الطفل أو كلاهما.

٢٤ 'الفقرة ١ من المادة ١٠

(أ) الوضع والنطاق

١٢٠- تعلن حكومة اليابان كذلك أن الالتزام بمعالجة التطبيقات المتعلقة بدخول أو مغادرة دولة طرف من أجل لم شمل الأسرة "بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة" المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الطفل تفسر على أنها لا تؤثر على نتيجة هذه التطبيقات.

(ب) السبب

١٢١- من المفهوم أن تعبير "بطريقة إيجابية" الوارد في هذا الحكم يعني منع المعاملة السلبية، مثل رفض طلب دخول دولة طرف أو مغادرتها، من حيث المبدأ، وأن التعبير يعني مراعاة الاعتبارات "الإنسانية" على النحو المطلوب في مسار الإجراءات المتعلقة بطلبات دخول دولة طرف أو مغادرتها عند الاقتضاء، وأن تعبير "بطريقة عاجلة" يعني تسريع الإجراءات ذات الصلة على النحو السليم بحيث لا تتأخر من دون موجب للتأخير. ومن ثم تفسر عبارة "بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة" على أنها لا تعني تمييزاً من أجل جعل تحقيق هذه الطلبات ملزماً.

٣٤ 'الفقرة (ج) من المادة ٣٧

(أ) الوضع والنطاق

١٢٢- تحتفظ اليابان في تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل بالحق في عدم الالتزام بالحكم الوارد في الجملة الثانية؛ وهو "فصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقضي خلاف ذلك"، وذلك بالنظر إلى أنه يتم بصفة عامة فصل الأشخاص المحرومين من حريتهم والذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة في اليابان عن أولئك الذين تبلغ أعمارهم عشرين سنة أو أكثر.

(ب) السبب

١٢٣- يعرف قانون الأحداث في اليابان "الحادث" بأنه شخص يقل عمره عن عشرين سنة (المادة ٢ من القانون المذكور)، وبالنسبة للأشخاص المحرومين من حريتهم، يتم فصل من تقل أعمارهم عن عشرين سنة (والذين يطلق عليهم لفظ "الأحداث") عن أولئك الذين تبلغ أعمارهم عشرين سنة أو أكثر (والذين يطلق عليهم لفظ "البالغين") (المواد ٤٩ إلى ٥٦ من القانون المذكور).

١٢٤- وفي حين أن الاتفاقية تعامل أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة باعتباره "طفلاً" وتوفر له حماية شاملة، فإن النظام الياباني يوسع نطاق هذه الحماية بدرجة أكبر ليشمل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة تحميماً لقصده وهدف الفقرة (ج) من المادة ٣٧ من الاتفاقية المذكورة التي تستهدف حماية الشباب، مثل "الأطفال" من التأثيرات الضارة، بفصلهم عن البالغين. وفيما يتعلق بالمعاملة الفعلية لهؤلاء الأحداث في المؤسسات الإصلاحية اليابانية، يشكل الأشخاص الذي لا يختلفون بدرجة كبيرة من حيث الكفاءة والقدرة، ومن ثم يحتاجون إلى معاملة عامة، في جماعات منفصلة، مع إيلاء العناية المناسبة لفرادى الأحداث بحيث لا يتأثرون سلباً بالتزلاء الآخرين الذين توجد لديهم نزعات إجرامية متقدمة. ويحقق هذا الامتثال للقصده من الاتفاقية.

(هـ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة

الفقرة ٥ من المادة ٣

(أ) الوضع والنطاق

١٢٥- عدلت حكومة اليابان الإعلان الصادر على أساس الفقرة ٢ من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة لكي لا تعين حكومة اليابان، بموجب القوانين والنظم ذات الصلة، إلا من تصل أعمارهم إلى الحد الأدنى للتعين البالغ ١٨ سنة أو تتجاوزها كأفراد في القوات اليابانية للدفاع عن النفس (دخل الإعلان المعدل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(ب) السبب

١٢٦- عند إبرام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (المشار إليه أدناه باسم "البروتوكول") (اعتمد المجلس التشريعي الاتفاقية؛ وتم التصديق عليها في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤)، قدمت حكومة اليابان إعلاناً تضمن المحتويات التالية عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٣ من البروتوكول: (١) لا يعين كأفراد في القوات اليابانية للدفاع عن النفس إلا من تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر، باستثناء الطلبة المتفرغين كلية للتعليم والتدريب في المدارس التابعة للقوات اليابانية للدفاع عن النفس ("طلبة الكلية العسكرية من الشباب")؛ (٢) الحد الأدنى لالتحاق الشباب في الكليات العسكرية هو ١٥ سنة؛ (٣) تطبق ضمانات لكفالة ألا يتم التحاق الشباب بالكليات العسكرية عن طريق الإكراه أو القسر.

١٢٧- وتم في اليابان سن قانون التنقيح الجزئي لقانون إنشاء وزارة الدفاع، وما إلى ذلك (المشار إليه أدناه باسم "القانون المنقح") في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (ودخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠)، وبعد ذلك التاريخ، يتعين ألا يقل سن جميع الأفراد الذين يعينون

كأفراد في قوات الدفاع عن النفس اليابانية عن ١٨ سنة أو أكثر دون أي استثناء. وعند سريان القانون المنقح، عدلت حكومة اليابان، عن طريق القوانين والنظم ذات الصلة، الإعلان، بحيث لا تعين إلا من يبلغ سنهم الحد الأدنى، وهو ١٨ سنة، أو أكثر كأفراد في قوات الدفاع عن النفس اليابانية. وقد تم إبلاغ هذا التعديل للأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٣ من البروتوكول، في شكل وثيقة تتضمن الإعلان الجديد. وقد صدر هذا الإعلان مضيفاً التعديل إلى الإعلان القائم، مما يعني في الواقع سحب الإعلان التفسيري الذي أصدرته اليابان عند إبرام البروتوكول.

(و) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

المادة ٢١

(أ) الوضع والنطاق

١٢٨- تعلن حكومة اليابان في إطار المادة ٢١ من الاتفاقية أنها تقر باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقي مراسلات والنظر فيها بأن دولة طرفاً تدعي أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

(ب) السبب

١٢٩- تتوخى المادة ٢١ من الاتفاقية المذكورة وضع آلية مصممة للتسوية الودية للمنازعات بين الدول الأطراف فيما يتعلق بالالتزامات بموجب الاتفاقية وتعمل كضمانة فعالة لتنفيذ الاتفاقية عن طريق إتاحة تسوية التزايدات عن طريق وساطة اللجنة.

١٣٠- وترى حكومة اليابان أنه ينبغي قبول هذا النظام من وجهة النظر التي تدعو إلى الإسهام النشط في التعاون الدولي فيما يتعلق بحظر التعذيب، في جملة أمور أخرى.

باء- الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١- حماية حقوق الإنسان في إطار الدستور الياباني

(أ) لمحة عامة

١٣١- يقوم دستور اليابان، وهو القانون الأعلى في النظام القانوني الياباني، على مبدأ سيادة الشعب. وإلى جانب نزعة السلام، يشكل احترام حقوق الإنسان الأساسية إحدى الدعائم المهمة للدستور. " وتمنح حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور لهذا الجيل والأجيال القادمة أمانة مصونة لا تنتهك أبد الدهر" (المادة ٩٧)، وتظهر فلسفة احترام حقوق الإنسان

جلية في المادة ١٣، التي تنص على "احترام جميع الناس كأفراد". كما تكفل حقوق الإنسان الأساسية للأجانب المقيمين في اليابان بموجب دستور اليابان، باستثناء الحقوق التي تفسر بحكم طبيعتها، على أنهما تنطبق على المواطنين اليابانيين دون غيرهم.

(ب) المساواة بموجب القانون

١٣٢ - المساواة بموجب القانون مكفولة إذ إن "جميع الناس متساوون بموجب القانون ولا يكون هناك أي تمييز في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب الانتماء العنصري أو العقيدة أو نوع الجنس، أو المركز الاجتماعي أو الانتماء الأسري" (الفقرة ١ من المادة ١٤ من الدستور الياباني). وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور الياباني أيضاً على حظر النظم الارستقراطية (الفقرة ٢ من المادة ١٤)، وعلى حق الاقتراع الشامل للراشدين (الفقرة ٣ من المادة ١٥)، وكرامة الفرد المتعلقة بالأسرة وضرورة المساواة بين الجنسين (المادة ٢٤)، والمساواة بين مؤهلات أعضاء غرفتي المجلس التشريعي ومن ينتخبونهم (المادة ٤٤)، وتكافؤ الفرص في التعليم (الفقرة ١ من المادة ٢٦).

(ج) الحرية

١٣٣ - فيما يتعلق بالحرية، ينص الدستور الياباني على حرية الفكر والضمير (المادة ١٩)، وحرية العقيدة (المادة ٢٠)، والحرية الأكاديمية (المادة ٢٣). كما أنه يضمن في الفقرة ١ من المادة ٢١ حرية التجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن حرية التعبير، والصحافة، وأشكال التعبير الأخرى كافة. وفيما يتعلق بالحرية البدنية فإنه يرسى الحرية من الاسترقاق، أيًا كان نوعه (المادة ١٨). ووفقاً للدستور الياباني أيضاً، لا تفرض عقوبة جنائية، إلا وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون (المادة ٣١)، ولا يجوز اعتقال أي شخص إلا بإذن، يصدر عن الموظف القضائي المختص، يوجه فيه اتهام لذلك الشخص، وذلك ما لم يعتقل أثناء ارتكاب الجريمة (المادة ٣٣، وغيرها). ولجميع الأشخاص الحق في أن يعيشوا آمنين في بيوتهم، وألا تنتهك أوراقهم وممتلكاتهم من الاطلاع عليها وتفتيشها ومصادرتها إلا بأمر يصدر لسبب وجيه عن موظف قضائي مختص، أو وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٣٣ (المادة ٣٥، وما إلى ذلك). ولا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو احتجازه ما لم يبلغ على الفور بالتهمة الموجهة إليه أو في عدم وجود محام؛ كما لا يجوز احتجاز أي شخص دون سبب وجيه (المادة ٣٤). ويحظر بصورة مطلقة على أي موظف عمومي تعذيب أي شخص أو تعريضه لعقوبة قاسية (المادة ٣٦)؛ وفي جميع القضايا الجنائية، يجب أن يكفل للمتهم الحصول على محاكمة عاجلة وعلنية أمام محكمة غير متحيزة، وأن تتاح له فرصة مناقشة الشهود، وأن يكون له الحق في العملية الإلزامية للحصول على شهود على نفقة الدولة، والحصول على مساعدة محام مختص تخصصه له الدولة إذا لم يكن المتهم قادراً على أن يفعل ذلك بجهوده الخاصة (المادة ٣٧). وعلاوة على ذلك، لا يجوز إجبار شخص على الشهادة ضد نفسه؛ ولا يقبل كدليل

أي اعتراف يتم الحصول عليه بالإجبار أو التعذيب أو التهديد، أو بعد فترة طويلة من إلقاء القبض أو الاحتجاز، ويجوز إدانة أو معاقبة أي شخص في قضايا يكون دليل الإثبات الوحيد فيها هو اعترافه على نفسه (المادة ٣٨). ولا يعد أي شخص مسؤولاً جنائياً عن أي فعل كان قانونياً في وقت ارتكابه أو سبق تبرئته منه، كما لا يجوز محاكمته مرتين على ذات الجرم (المادة ٣٩).

١٣٤- كما يكفل الدستور الياباني حرية اختيار محل الإقامة وتغييره واختيار المهنة (الفقرة ١ من المادة ٢٢)، والحق في امتلاك أو حيازة عقار (الفقرتان ١ و ٢ من المادة ٢٩)، ولجميع الأشخاص الحق في الانتقال إلى بلد أجنبي والتخلي عن جنسيتهم (الفقرة ٢ من المادة ٢٢).

(د) الحقوق الاجتماعية

١٣٥- في اليابان، يحق لكل الناس الحصول على المستويات الدنيا من المعيشة الصحية والتي تنعم بالثقافة (الفقرة ١ من المادة ٢٥ من الدستور الياباني) وإضافة إلى ذلك، وفي جميع مناحي الحياة، تسعى الدولة جاهدة للنهوض بالرعاية الاجتماعية والأمن وتوسيع نطاقهما، وتحسين الصحة العامة (الفقرة ٢ من المادة ٢٥). وإضافة إلى ذلك، يكفل الدستور للمرء "الحق في تلقي قسط مساوٍ من التعليم يتناسب مع قدراته" (الفقرة ١ من المادة ٢٦) وتعليماً إلزامياً مجانياً لجميع الفتيان والفتيات (الفقرة ٢ من المادة ٢٦). كما ينص الدستور على الحق في العمل، ومستويات الأجور، وساعات العمل، والراحة، وظروف العمل الأخرى، ويحظر استغلال الأطفال (المادة ٢٧)، ويكفل حق العمال في التنظيم وفي التفاوض والتصرف بشكل جماعي (المادة ٢٨).

١٣٦- وعلاوة على ذلك، يحق لأي شخص أن يلجأ إلى القضاء من أجل الانتصاف من الدولة أو من أي كيان عام، إذا ما لحق به ضرر نتيجة تصرف غير قانوني من جانب أي مسؤول حكومي (المادة ١٧)، ويحق لأي شخص يُحكّم ببراءته بعد إلقاء القبض عليه أو احتجازه أن يلجأ إلى القضاء لإنصافه من الدولة (المادة ٤٠). كما يحمي الدستور الحق في طلب التعويض من الدولة عن أي خسائر في الممتلكات يتكبدها مواطن نتيجة أي عملية أو نشاط للدولة أو لكيان عام محلي، مثل مصادرة الأراضي لغرض تحسين البنية التحتية الاجتماعية (الفقرة ٣ من المادة ٢٩).

١٣٧- وينص الدستور الياباني على أن للشعب حقاً غير قابل للتصرف في اختيار المسؤولين الحكوميين وفي طردهم ويضمن حق الاقتراع الشامل للراشدين وسرية الاقتراع (المادة ١٥). ويمنح حق التصويت بالتساوي لجميع اليابانيين من الرجال والنساء الذين بلغت أعمارهم ٢٠ سنة، وجميع اليابانيين من الرجال والنساء فوق السن المؤهل، لهم الحق في الترشح للانتخابات. وسن الأهلية للترشح لعضوية مجلس النواب هو ٢٥ سنة أو أكثر، وتبلغ سن التأهل لعضوية مجلس المستشارين ٣٠ سنة أو أكثر. وينتخب المواطنون أعضاء الهيئات التداولية للكيانات العامة المحلية (الحكام، والعمد، وعمد البلديات والقرى). وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الدستور

الياباني أحكاماً تتعلق بالاستعراض الوطني لقضاة المحكمة العليا (الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٧٩)، والاستفتاءات المحلية بشأن القوانين الخاصة (المادة ٩٥)، والاستفتاءات الوطنية لاستعراض الدستور (المادة ٩٦) مع النص على الحق في الالتماسات السلمية للانتصاف من الأضرار، ولعزل المسؤولين الرسميين، ولسن، أو إلغاء، أو تعديل القوانين، أو القوانين أو اللوائح المحلية، وغير ذلك من المسائل (المادة ١٦). وفي الوقت نفسه، وبموجب قانون الاستقلال الذاتي المحلي، يحق للسكان تقديم طلب إلى الحكومة المحلية مباشرة لحل جمعيات الكيانات العامة المحلية، واستبعاد أعضاء تلك الجمعيات أو رؤسائها.

١٣٨- وهذه الأحكام المنصوص عليها في الدستور تكون ملزمة لمصادر السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتنتمي السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية إلى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء والمحاكم على التوالي. وحماية حقوق الإنسان مكفولة من خلال ضبط النفس الصارم المتبادل.

١٣٩- وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان المشار إليها في مختلف معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت فيها اليابان مكفولة بالقوانين واللوائح اليابانية المختلفة.

(هـ) القيود

١٤٠- ينص الدستور الياباني على ما يلي: "لا يحال بين الشعب وبين التمتع بأي حق من حقوق الإنسان الأساسية. وحقوق الإنسان الأساسية هذه تمنح للشعب من هذا الجيل والأجيال القادمة كحقوق أبدية لا تنتهك." (المادة ١١) "وتصان الحريات وحقوق الإنسان المكفولة للشعب في هذا الدستور عن طريق الجهد المستمر للشعب، الذي يمتنع عن أي إساءة استعمال لهذه الحريات والحقوق ويكون مسؤولاً دائماً عن استعمالها من أجل الرفاه العام." (المادة ١٢) "ويحترم كل الناس كأفراد. ويراعى في المقام الأول في التشريع وفي سائر الشؤون الحكومية، حقوقهم في الحياة، والحرية، وسعيهم لتحقيق السعادة، ما دامت لا تتداخل مع الرفاه العام." (المادة ١٣)

١٤١- ولا يعني هذا أن ضمان حقوق الإنسان مطلق لا يسمح بفرض أي قيد عليه، وإنما يعني إنه يخضع لقيود معينة، ويرجع ذلك أساساً لوجود قيد أصيل ينسق التعارض فيما بين حقوق الإنسان الأساسية. وعلى سبيل المثال، تعد معاقبة شخص أدلى بتصريح يشوه سمعة الآخرين قيوداً على حرية التعبير لذلك الشخص. على أنه لا يمكن تجنب هذا القيد حماية لحقوق الآخرين في المحافظة على سمعتهم ويمكن تفسيره من خلال مفهوم "الرفاه العام."

١٤٢- وعلى ذلك، ولأنه يعتبر أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تتعارض مع حقوق الآخرين، فلا محل لفرض قيود على أساس الرفاه العام. ولإعطاء مثال على ذلك، تفسر حرية الفكر والضمير (المادة ١٩) على أنها مطلقة ولا يسمح بفرض قيود عليها، ما دامت مسألة شعور داخلي.

١٤٣- وإضافة إلى ذلك، وعند الحكم على ما إذا كان القانون المنظم لحقوق الإنسان مبرر أو غير مبرر في ضوء الرفاه العام، نحت المحكمة، في حالة قانون منظم للحرية الاقتصادية، مثل العمل التجاري الحر، إلى الأخذ برأي عريض نسبياً فيما يتعلق بالهيئة التشريعية، أما في حالة تفسير قانون يقيد الحرية الروحية فقد رأت بالأخذ بمعايير صارمة.

١٤٤- ومن ثم، لا يتضمن الدستور الياباني نصاً صريحاً يبين ماهية "الرفاه العام"؛ مع أن مفهوم "الرفاه العام" وارد في تعابير أكثر تحديداً في سوابق قضائية لحقوق منفردة على أساس الطابع المتأصل فيها، كما أن ضمانات حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور والقيود المفروضة على حقوق الإنسان بموجب الدستور تشبه إلى حد كبير الضمانات والقيود المفروضة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. لا يمكن، إذاً، أن يسمح مفهوم الرفاه العام لسلطة الدولة، تحت أي ظرف من الظروف، بتقييد حقوق الإنسان، أو السماح بفرض أي قيود على الحقوق المكفولة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تتجاوز مستوى القيود المسموح بها بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

٢- اتفاقيات حقوق الإنسان كجزء من القوانين واللوائح المحلية

١٤٥- تنص الفقرة ٢ من المادة ٩٨ من الدستور الياباني على المراعاة التامة للمعاهدات التي دخلت فيها اليابان والقوانين الراسخة للأمم. وعلى ذلك، وفيما يتعلق بفحوى هذا النص، تسري جميع المعاهدات التي دخلت فيها حكومة اليابان وستنتها، بما في ذلك اتفاقيات حقوق الإنسان، باعتبارها قوانين محلية.

١٤٦- ويحدد ما إذا كان أي حكم من أحكام اتفاقية يمكن أن ينطبق بصورة مباشرة على أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى القصد من الحكم ومضمونه وأسلوبه وغير ذلك من الأمور المتعلقة بذلك الحكم. غير أن معظم حالات الانتهاك المتعلقة بالحكم تعالج على أنها انتهاكات للقوانين المحلية، لأن القوانين المحلية تسن في معظم الحالات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية.

٣- الأجهزة التي تعالج مسائل حقوق الإنسان ونظام الانتصاف

(أ) الهيئة القضائية

١' دور المحاكم

١٤٧- يتوخى، بصورة عامة، أن تبت المحاكم في جميع التزاعات القانونية، بما في ذلك مسائل حقوق الإنسان، وتكون لها سلطة تقرير دستورية أي قانون، أو أمر، أو لائحة، أو تصرف رسمي فيما يتعلق بنظر قضية معينة (المادة ٨١ من الدستور الياباني).

١٤٨ - وعلاوة على ذلك، لا يحرم أي شخص من حق اللجوء إلى المحاكم. ويحق لكل شخص رفع قضية أمام محكمة لاتخاذ قرار قضائي في قضية مدنية وإدارية، ولا تفرض عقوبة جنائية دون قرار قضائي (المادة ٣٢، وغيرها). وبصفة خاصة، وفي جميع القضايا الجنائية، يتمتع المتهم بالحق في محاكمة عاجلة وعلنية أمام محكمة محايدة (الفقرة ١ من المادة ٣٧).

١٤٩ - وتؤدي المحاكم دورها من أجل تأمين حقوق الإنسان الأساسية. بممارسة سلطتها المشار إليها أعلاه. بمقتضى ضمان حق اللجوء إلى المحاكم.

٢٠٠٢ 'الانتصاف

(أ) التزاعات الإدارية/الإجراءات المدنية

١٥٠ - في أي قضية تنتهك فيها وكالة إدارية حقوق الإنسان، قد ينشأ نزاع للمطالبة بإلغاء التصرف الإداري، وما إلى ذلك أو ترفع قضية لطلب تعويض من الدول عن الأضرار الناشئة عن انتهاك حقوق الإنسان. وإذا كان الكيان المنتهك فرداً عادياً، قد ترفع قضية مدنية لاستصدار أمر بوقف أو إبطال الانتهاك أو طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن ذلك الانتهاك للحقوق.

(ب) الإجراءات الجنائية

١٥١ - عندما يشكل انتهاك لحقوق الإنسان فعلاً جنائياً، تضع سلطة التحقيق المشتبه به (المتهم) في السجن أو توجه الاتهام إلى المتهم على أساس الأدلة. وإذا أثبت المدعي أن الانتهاك يشكل جريمة ووجدت المحكمة أن المتهم مذنب، تفرض عليه العقوبة الجنائية المناسبة.

١٥٢ - ويتيح قانون الإجراءات الجنائية الياباني لأي شخص لحق به ضرر نتيجة جريمة التقدم بشكوى (المادتان ٢٣٠ و ٢٣١ من القانون المذكور) كما يجوز لأي شخص توجيه اتهام (المادة ٢٣٩ من القانون المذكور).

(ب) الهيئة الإدارية

٢٠٠١ 'أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل

١٥٣ - تعد أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل (مكاتب حقوق الإنسان، ومكاتب الشؤون القانونية، ومكاتب الشؤون القانونية في المناطق الإدارية، ومتطوعو حقوق الإنسان) من الهيئات الإدارية التي لها سلطة معالجة مسائل حقوق الإنسان. ومتطوعو حقوق الإنسان هم مواطنون عاديون يعينهم وزير العدل، وهناك نحو ١٤٠٠٠ متطوع تم تعيينهم في جميع المدن والبلدات والقرى في أنحاء البلد. وتضطلع أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بأنشطة مختلفة لحماية حقوق الإنسان على أسس عادلة ومحايدة.

١٥٤- وبتعبير أكثر تحديداً، تتبع هذه الأجهزة مكاتب دائمة لإسداء المشورة موجودة في مكاتب الشؤون القانونية ومكاتب الشؤون القانونية بالمناطق الإدارية ومكاتبها الفرعية (نحو ٣٢٠ موقعاً في أنحاء البلد) ومكاتب مسمّاة تفتح لتقديم المشورة في صالات البلديات، والمحلات التجارية، والصالات العامة لتوفير خدمات حقوق الإنسان لعامة الجمهور. وتقدم المشورة بدون مقابل ويحتفظ فيها بالسرية المطلقة.

١٥٥- وعندما يشتهب في وقوع حالة تعد على حقوق الإنسان في أثناء تقديم المشورة، تحقق فيها الأجهزة على الفور كحالة تعد على حقوق الإنسان، وتتحقق مما إذا كان قد حدث أو لم يحدث تعد على حقوق الإنسان وتتخذ التدابير المناسبة لكل حالة استجابة لضعفاً التعدي على حقوق الإنسان.

١٥٦- وإضافة إلى ذلك، تضطلع الأجهزة بتعزيز مختلف أنشطة حقوق الإنسان من أجل تحسين وعي كل مواطن وفهمه لحقوق الإنسان عن طريق عقد الندوات، وعرض الأفلام، وشن حملات العلاقات العامة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية مثل التلفاز، والصحف، وإعداد وتوزيع كتيبات وملصقات خلال "أسبوع حقوق الإنسان" والفرص الأخرى.

١٥٧- وقد وصلت ميزانية مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل خلال السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ ٣,٦ بلايين ين.

٢٤ 'الأجهزة التي تتناول مسائل بعينها

(أ) وضع المرأة

١٥٨- أنشئ مكتب المساواة بين الجنسين في مكتب مجلس الوزراء، كجهاز مختص بمعالجة مسائل معينة تتعلق بتحسين وضع المرأة، عملاً بالمادة ١ من الأمر المتعلق بتنظيم مكتب مجلس الوزراء لتكوين مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، ولإعداد وتيسير الخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين، والإمساك بزمام الشؤون المتصلة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الرد على الشكاوى. وخلال السنة المالية ٢٠١١، بلغ عدد الموظفين العاملين في مكتب المساواة بين الجنسين ٤٢ موظفاً وبلغت ميزانيته ٣٦٣ مليون ين. ولرصد حالة تنفيذ التدابير الرامية إلى المساواة بين الجنسين، أنشئ مجلس للمساواة بين الجنسين مؤلف من وزراء ومفكرين.

١٥٩- وفي الوقت نفسه، وكسياسة وإطار لمعالجة القضايا الجنسانية، أعدت الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين (واعتمدها مجلس الوزراء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) القائمة على القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين الذي تعمل بموجبه الحكومة ككل وصولاً إلى تحقيق مجتمع يتساوى فيه الجنسان.

(ب) المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية

١٦٠- أنشئ في أمانة مجلس الوزراء مكتب الآينو للسياسات الشاملة كجهاز معني بالمسائل المتصلة بالشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى التقرير المقدم من المجلس الاستشاري للسياسات المستقبلية المتعلقة بالآينو، أنشئ المجلس المعني بتعزيز السياسات المتعلقة بالآينو بغرض التعزيز الشامل والفعال للسياسات المتعلقة بالآينو، آخذاً وجهات نظر وآراء شعب الآينو بعين الاعتبار.

(ج) وضع المرأة في العمالة

١٦١- تحتل مكاتب المساواة في العمل التابعة لمكاتب العمل في المقاطعات، بوصفها جهازاً معنياً بتحسين وضع المرأة في العمل، وضعاً في كل مقاطعة من المقاطعات يتيح لها التشاور مع أصحاب العمل والمستخدمين وتوفير التوجيهات الإدارية على أساس القوانين ذات الصلة فيما يتعلق بتأمين فرص متكافئة ومعاملة على قدم المساواة للرجال والنساء في العمل (٤٧ موقعاً في أنحاء البلد، بلغ إجمالي الموظفين العاملين فيها ٢٣٢ موظفاً في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١).

(د) المسائل المتعلقة بالطفل

١٦٢- أنشأت المقاطعات والمدن المعينة، وكل من مدينة يوكوسوكا، وكانازاوا، وكوماموتو مراكز لتوجيه الطفل، باعتبارها جهازاً يعالج المسائل المتعلقة بالطفل (٢٠٦ مواقع في أنحاء البلد في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١).

١٦٣- وتتولى مراكز رعاية الطفل الشؤون التالية:

(أ) التشاور، وإجراء الدراسات الاستقصائية، والفحوص، والإدلاء بالآراء وتقييم الدعم؛

(ب) تقديم التوجيه للأطفال المحتاجين إلى رعاية وقائية في المنزل، والترتيب لدخول الأطفال في مؤسسات رعاية الأطفال، وتنسيق عمليات الوالد الحضانة، وما إلى ذلك؛

(ج) الحضانة المؤقتة، وما إلى ذلك.

١٦٤- وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغ عدد موظفي رعاية الأطفال العاملين في مجال رعاية الطفل ٦٠٦ ٢ موظفين وبلغ العدد الإجمالي للموظفين العاملين في مراكز توجيه الطفل ٩٦٠٤ موظفين.

(هـ) الأشخاص ذوو الإعاقة

١٦٥- أنشئ في كل مقاطعة وفي مدن معينة مجلس للطب النفسي، كجهاز معني بالأشخاص ذوي الإعاقة لفحص التقارير الدورية المرضية للأشخاص الموجودين في مستشفيات عقلية بدون رضائهم، مع آخرين، ولتقييم الطلبات المتعلقة بالمغادرة أو تحسين المعاملة.

(و) كبار السن

١٦٦- استناداً إلى قانون منع الإساءة إلى كبار السن، ودعم مقدمي الرعاية لكبار السن والمسائل ذات الصلة، تجري البلديات عمليات تفتيش في الموقع، وما إلى ذلك، عند تلقي إشعار أو تقرير بإساءة معاملة ممن وجدوا أن هناك إساءة معاملة محتملة أو وجدوا شخصاً من كبار السن تعرض لإساءة المعاملة، فإذا تأكد وقوع تلك الإساءة، تتخذ الإجراءات المناسب مثل إيداعهم برعاية مؤقتة، أو وجد أن إساءة المعاملة تحدث في مرافق الرعاية، تمارس البلديات سلطتها في إصدار أمر بتحسين الحالة. كما يتم تعزيز اتخاذ التدابير الداعمة لمقدمي الرعاية.

(ج) المركز الياباني للدعم القانوني

١٦٧- أنشئ المركز الياباني للدعم القانوني ("هوتيراسو" باليابانية) في ٢٠٠٦ وفقاً لقانون الدعم القانوني الشامل. ويزود المركز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالمعلومات المتعلقة بالنظام القانوني للتعويض وبالوكالة أو الهيئة التي تسدي المشورة في هذا الشأن وما شابهه، بدون مقابل. كما يزود المركز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بدون مقابل، بمعلومات عن محام قدير في مجال تقديم المساعدة للضحايا.

١٦٨- وعندما يعتزم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن في حكمهم طلب تعويضات من مرتكبي هذه الانتهاكات ويكونون غير قادرين على تدبير مشورة محام مناسب أو رفع قضية مدنية بسبب صعوبات مالية، يزودهم المركز بأشكال المساعدة المختلفة من قبيل إجراء مشاورات قانونية مجانية أو إقراضهم نقوداً لدفع أتعاب المحامي.

جيم- الإطار الذي يجري فيه تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١- دور وأنشطة المجلس التشريعي الوطني والجمعيات المحلية فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان

١٦٩- وفقاً لدستور الياباني، فإن المجلس التشريعي هو أعلى جهاز من أجهزة سلطة الدولة، وهو الجهاز الوحيد الذي يشرع القوانين في الدولة، ويتألف من مجلس النواب ومجلس المستشارين. ولكل مجلس من المجلسين لجنة دائمة تقدم له المشورة القانونية وفقاً للمادة ٤١ من قانون المجلس التشريعي. ويحمي المجلس التشريعي ويعزز حقوق الإنسان من خلال ممارسة الحقوق التشريعية.

١٧٠- واستناداً إلى الحكم الوارد في المادة ٨ من قانون تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتشجيعه (القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٠)، يتلقى المجلس التشريعي من الحكومة سنوياً تقارير بشأن التدابير الخاصة بالتثقيف والتشجيع التي نفذتها المكاتب التابعة لمجلس الوزراء، والوزارات، والوكالات خلال السنة السابقة في مجال حقوق الإنسان. وتنتشر التقارير التي تقدم إلى المجلس التشريعي كورقات بيضاء يتم تعريف المواطنين بها على نطاق واسع.

١٧١- ومن ناحية أخرى، تبذل الجمعيات المحلية أيضاً جهوداً مختلفة لتعزيز حقوق الإنسان، مثل إصدار إعلان عن مدينة حماية حقوق الإنسان أو إصدار قرار للقضاء على التمييز ضد شعب البوراكو، وذلك استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢- تعميم المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان

١٧٢- نظراً لأن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت فيها اليابان مترجمة إلى اللغة اليابانية ومدروجة في معظم كتب القانون والتي تباع في محلات بيع الكتب، فإن بوسع المواطنين اليابانيين معرفة محتوياتها بسهولة.

١٧٣- وقد أعدت الحكومة اليابانية ووزعت على عامة الجمهور كراسات تقدم وصفاً لمعاهدات حقوق الإنسان التي دخلت اليابان فيها. كما تبذل وزارة الخارجية جهوداً حثيثة لنشر مختلف معاهدات حقوق الإنسان عن طريق الإعلان عن اتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت فيها اليابان، فيما يخص التقارير الحكومية، ومعلومات أساسية عن إبرام المعاهدات وما شابهها، على موقعها على الإنترنت على العنوان (<http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/jinken.html>) باللغة اليابانية وعلى العنوان (<http://www.mofa.go.jp/policy/human/index.html>) باللغة الإنكليزية.

٣- التعليم والتوعية في مجال حقوق الإنسان

(أ) المسؤولون الحكوميون العموميون

١٧٤- فيما يتعلق بالإداريين، وضعت السلطة الوطنية المعنية بالأفراد برنامجاً دراسياً لحقوق الإنسان لجميع أشكال التدريب التي يتم تنفيذها لمصلحة الموظفين الحكوميين العموميين، وهي تقدم التوجيه لمكتب رئاسة الوزراء ولكل وزارة من الوزارات فيما يتعلق بتعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان وفي التدريب المتصل به.

١٧٥- أما فيما يتعلق بالموظفين الحكوميين المحليين، يعزز التعليم في مجال حقوق الإنسان في جميع أشكال التدريب التي تنفذها وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات في كلية الحكم الذاتي المحلي وكلية إطفاء الحرائق وإدارة الكوارث، كما تقدم الحكومات المحلية تعليماً في مجال حقوق الإنسان.

١٧٦- ووفقاً للمرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتعليم في مجال حقوق الإنسان، تعقد وزارة العدل حلقات دراسية تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين الوطنيين التابعين للوزارات والوكالات المركزية مرتين كل سنة، بهدف تعزيز فهمهم وتقديرهم للمسائل الخاصة بحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تعقد وزارة العدل حلقات دراسية تدريبية لقادة حقوق الإنسان، لمصلحة المسؤولين المشاركين في الاضطلاع بأنشطة رفع الوعي في مجال حقوق الإنسان في المقاطعات والبلديات ثلاث مرات سنوياً، وذلك بهدف تقديم المعلومات اللازمة لهم للعمل كقادة.

(ب) أفراد الشرطة

١٧٧- تضطلع الشرطة بواجبات من قبيل إجراء التحقيقات الجنائية، التي ترتبط ارتباطاً عميقاً بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تنص القواعد المتعلقة بأخلاقيات العمل والخدمة لأفراد الشرطة (القاعدة رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الخاصة باللجنة الوطنية للسلامة العامة) على "القواعد الأساسية لأخلاقيات العمل" التي تركز أساساً على احترام حقوق الإنسان وتعطيها الأولوية الأولى في تثقيف الشرطة. وبهذه الطريقة، تنفذ بنشاط عملية تثقيف أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

١٧٨- وفي مدارس الشرطة، يقدم التعليم الخاص باحترام حقوق الإنسان إلى أفراد الشرطة حديثي التعيين والترقية، وذلك من خلال دورات تدريبية في مجال أخلاقيات العمل والقانون، بما في ذلك الدستور، وقانون الإجراءات الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، في الدورات التدريبية عن الطرائق والمهارات اللازمة للتحقيق في قضايا العنف والاعتداء التي يرحح أن يكون الضحايا فيها من الإناث، مثل الجرائم الجنسية، وجرائم العنف المتري، يقدم التدريب من أجل تحسين الرعاية والاهتمام اللذين يلزم إظهارهما للضحايا.

١٧٩- ويتم تثقيف أفراد الشرطة الذين يشاركون في التحقيقات الجنائية، والاحتجاز، وفي تقديم المساعدة لضحايا الجرائم وما إلى ذلك لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات التي يحتاجونها لتنفيذ الواجبات التي تستند إليهم على النحو المناسب وبطريقة تحترم حقوق الإنسان للمشتبه فيهم، والمحتجزين، والضحايا. ولتوفير هذا التثقيف، يُستفاد من الفرص المختلفة، مثل الدورات الدراسية المتخصصة التي تقدم في مدارس الشرطة على جميع المستويات والدورات التدريبية التي تعقد في مقر قيادة الشرطة، ومراكز الشرطة ومراكز العمل الأخرى.

(ج) المسؤولون عن الهجرة

١٨٠- تقدم إلى المسؤولين عن الهجرة محاضرات عن معاهدات حقوق الإنسان في أشكال مختلفة للتدريب من أجل زيادة وعيهم في مجال حقوق الإنسان.

(د) المدعون العامون

١٨١- تقدم وزارة العدل محاضرات عن العهد وعن حماية ودعم ضحايا الجرائم، والمسائل الجنسانية، وغير ذلك من المسائل في دورات التدريب التي يلزم المدعون العامون بحضورها عند التعيين وفي مواعيد محددة على أساس سنوات الخبرة في العمل.

(ه) القضاة

١٨٢- تدرك حكومة اليابان أنه يتعين على الأشخاص الذين يصبحون قضاة أو مدعين عامين، أو محامين الحصول على تدريب قانوني في معهد التدريب والبحوث القانونية قبل أن يصبحوا مؤهلين قانوناً، وأن التدريب يشمل برامج تتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان. كما تدرك حكومة اليابان أن القضاة يتلقون أيضاً محاضرات وبرامج عن المعاهدات بعد تعيينهم.

(و) المحامون

١٨٣- تدرك حكومة اليابان أن الاتحاد الياباني لجمعية المحامين، وجمعيات المحامين المحلية، الموجودة في كل مقاطعة، والاتحادات الإقليمية لجمعيات المحامين في كل إقليم تقدم تدريباً للمحامين في مجال حقوق الإنسان. وترد أدناه أمثلة لمواضيع محاضرات نظمها مؤخراً الاتحاد الياباني لجمعيات المحامين:

- النهج التي تتبعها المنظمات غير الحكومية الدولية في مجال حقوق الإنسان بشأن قضايا انتهاك حقوق الإنسان في بلدان أجنبية؛
- نحو إنشاء آلية إقليمية آسوية لحقوق الإنسان؛
- التطورات الأخيرة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛
- الاعتداء على الأطفال - من وجهة نظر اتفاقية حقوق الطفل؛
- الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان - مع التركيز على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- حلقة دراسية دولية في مجال حقوق الإنسان عن مسائل مختلفة تتعلق بالزلزال الذي ضرب شرق اليابان؛
- استخدام القوانين الدولية لحقوق الإنسان - على أساس تقرير الاستعراض الدوري الخامس لحكومة اليابان المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

(ز) موظفو السجون

١٨٤- بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان للترلاء، يتم تثقيف موظفي المؤسسات الإصلاحية، بمن فيهم موظفو السجون، تثقيفاً مناسباً في البرامج المختلفة في معهد تدريب العاملين في المؤسسات الإصلاحية ومكاتبها الفرعية، بما في ذلك إلقاء محاضرات عن حقوق الإنسان للترلاء في ضوء الدستور الياباني والمعاهدات والبرامج المختلفة لحقوق الإنسان يتبع فيها نهج سلوكي علمي. ويتلقى موظفو السجون في كل مؤسسة إصلاحية تدريباً قائماً على الممارسة تستخدم فيه مواد للاضطلاع بأدوار مختلفة مع التزلاء من أجل تحسين الوعي بحقوق الإنسان.

(ح) أفراد قوة الدفاع عن النفس الموحدة الزي

١٨٥- تزود وزارة الدفاع الأشخاص الذين سيصبحون أفراداً في قوة الدفاع عن النفس الموحدة الزي أو المنتسبين لها بالفعل بتدريب مناسب فيما يتعلق باتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان للأسرى في حالات الطوارئ في الأكاديمية الوطنية للدفاع، والكلية الطبية للدفاع الوطني، والمعهد الوطني للدراسات المتعلقة بالدفاع، وكلية أركان الحرب، والمدارس المخصصة لأفراد قوة الدفاع عن النفس الموحدة الزي، لقوات الدفاع عن النفس البرية والبحرية وقوة الدفاع الجوي.

(ط) المعلمون

١٨٦- يقدم المركز الوطني لتنمية المعلمين برنامجاً تدريبياً لتكوين معلمين للتدريب في مجال حقوق الإنسان. وهذا البرنامج مصمم كبرنامج للأفراد الذين يضطلعون بدور تنويري في تعليم حقوق الإنسان. وفي إطار هذا البرنامج يكتسب المتدربون، عن طريق حضور مناقشات أو ممارسات دراسية تتعلق بالاتجاهات الدولية أو المحلية في مجال تعليم حقوق الإنسان وطرائق التدريس الفعالة، المعارف والمهارات اللازمة لتعليم الطلاب احترام حقوق الإنسان. ويتوقع منهم بعد ذلك الخدمة كمدرسين في عمليات التدريب في مجال حقوق الإنسان في كل إقليم وتوفير التوجيه والمشورة اللازمين لجميع المدارس المرتبطة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٨٧- وفي المدارس، تدمج المحاضرات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تقدم للمعلمين وأعضاء هيئات التدريس في المدارس في برنامج للتنقيف داخل المدارس، في حين تقدم محاضرات مماثلة بواسطة لجان تعليمية إقليمية أو محلية للمسؤولين عن تعليم حقوق الإنسان. كما يقدم برنامج تعليمي عن حقوق الإنسان في تدريب المعلمين الحديثي التعيين أو في عمليات التدريب الدورية، مثل تدريب المعلمين الذين أمضوا ١٠ سنوات في الخدمة، بحسب مستويات خبراتهم.

(ي) عامة الجمهور

١٨٨- تعقد أجهزة حقوق الإنسان في وزارة العدل محاضرات وحلقات دراسية عن حقوق الإنسان للمواطنين من أجل تحسين وعيهم بحقوق الإنسان.

٤- التدابير الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان

(أ) البرنامج التعليمي

١٨٩- تنظم اللجان التعليمية على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي المكلفة في إطار "برنامج تعزيز التعليم والبحث في مجال حقوق الإنسان" ما يلي: (١) دراسة عملية عن نهج شامل لتعليم حقوق الإنسان من خلال التعاون السليم فيما بين المدارس والأسر والمجتمعات المحلية، (٢) بحوث عملية لتحسين وزيادة الوعي من خلال طرائق تدريس حقوق الإنسان في المدارس.

١٩٠- كما أحرقت في إطار "مشروع لتعزيز القدرة على التعليم الاجتماعي في المجتمع المحلي" دراسة عملية مشتركة "لإيجاد آلية" لتشجيع السكان في المجتمع المحلي على التفكير في المسائل التي تهم المجتمع المحلي وفهمها، بما في ذلك التعليم في مجال حقوق الإنسان وتسويتها بمبادرات منهم، بما يتناسب مع الحالة الخاصة للمجتمع المحلي.

(ب) زيادة الوعي بحقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام

١٩١- تظطلع أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بأنشطة متنوعة لتحسين وعي كل مواطن بحقوق الإنسان وفهمه لها من خلال وسائط الإعلام المختلفة. ومن أمثلة هذه الأنشطة، شاشات الإعلام في دور السينما أو العروض الواسعة النطاق في الأماكن العامة، مثل المطارات؛ والإعلانات الترويجية في القطارات وقطارات الأنفاق الكهربائية؛ وإعلانات الإنترنت التي تعرض على بوابات الإنترنت الإلكترونية أو على مواقع SNS؛ ووضع شرائط فيديو على الـ "يوتيوب"؛ ووضع معلومات على موقع وزارة العدل على الإنترنت؛ والتلفاز، والبريد الإلكتروني عن طريق الكبلات؛ والدعاية في الصحف اليومية، والمجلات الأسبوعية عن مواضيع مهمة.

٥- مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها

١٩٢- تفهم حكومة اليابان حقاً أهمية مختلف الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني في تعزيز معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تجري الحكومة حوارات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء في سياق إعداد التقارير الحكومية المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة. وسوف تواصل حكومة اليابان احترام الحوارات التي تجريها مع المجتمع المدني وتواصل حوارها معه.

١٩٣- وتبذل أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل جهوداً من أجل التحقيق الفعلي لحماية حقوق الإنسان وتشجيع التمتع بها بالتعاون مع مختلف الوكالات والجمعيات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية المدنية، في الاضطلاع بأنشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وإسداء المشورة في مجال حقوق الإنسان، والتحقيق في قضايا التعدي على حقوق الإنسان وتسويتها.

٦- التعاون الدولي

١٩٤- في حين أن من المهم أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تكفل، باعتبارها قيماً عالمية، لا في اليابان وحدها وإنما في جميع البلدان والأقاليم في أنحاء العالم كافة، فإن لكل بلد تاريخه وقيمه وغير ذلك من الخصائص الفريدة. ومن ثم، أخذت حكومة اليابان في اعتبارها الظروف الفريدة الخاصة بكل حالة وهي تقدم الدعم الدولي المناسب من أجل تحسين التمتع بحقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون.

١٩٥- ففي عام ٢٠١٠، وفي إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وزعت اليابان ٤٤٤,١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأدوية والصحة و١١,١٦٥٨ مليون دولار للمساواة بين الجنسين، و٣٨٠,٩٠٠ مليون دولار لبناء السلام، كما أنفقت ١٨١,٧٦٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠ على التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩٦- وتدعم اليابان أيضاً أنشطة حقوق الإنسان للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، وما إلى ذلك). وخلال السنة المالية ٢٠١٠، ساهمت اليابان بمبلغ ١٧٥,٠٥ مليون دولار لليونيسيف، وهي رابع أكبر المساهمين في العالم وأول المسانحين لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آسيا. وتواصل اليابان دعم هذه الأنشطة، بما في ذلك من خلال المساهمات الطوعية.

١٩٧- وفي مسعى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أعربت حكومة اليابان، وهي تسعى بصورة مطردة لتنفيذ التزاماتها في كل ميدان من الميادين. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت اليابان عن التزامها بتقديم مساعدات بمبلغ ٥ بلايين دولار أمريكي في مجال الصحة، ومبلغ ٣,٥ بلايين دولار أمريكي في مجال التعليم على مدى خمس سنوات تبدأ في ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، استضافت اليابان مؤتمراً دولياً لمتابعة قمة الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تشجيع التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة. وإضافة إلى ذلك، شاركت اليابان في تنظيم مؤتمر على المستوى الوزاري عقد على هامش مؤتمر قمة الأمم المتحدة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية حضرته الدول والمنظمات المعنية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧- عملية إعداد التقارير الحكومية

١٩٨- تضطلع وزارة الخارجية أساساً، بالتعاون مع الوزارات والوكالات المعنية بإعداد وتنسيق التقارير الحكومية. ويقوم مكتب رئاسة الوزراء بتنسيق وتجميع التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٩٩- وتدرك الحكومة تماماً أهمية الأنشطة المختلفة للمجتمع المدني في تعزيز معاهدات حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تقوم بجمع الآراء من قطاعات عريضة من الجمهور والمنظمات غير الحكومية من خلال موقع وزارة الخارجية على الإنترنت وموقع مكتب رئاسة الوزراء (فيما يخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) وتجري حوارات مع المواطنين والمنظمات غير الحكومية من أجل تبادل الآراء في سياق إعداد التقارير الحكومية عن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ولدى إعداد تقرير المتابعة المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٠١١، عقدت لجنة المتخصصين المعنية برصد مجلس تحقيق المساواة بين الجنسين مناقشة عن محتويات التقرير من جانب المفكرين الذين هم أيضاً أعضاء في اللجنة.

٢٠٠- وحتى يمكن نشر التقارير الحكومية وتعميمها على الجمهور، يعلن كل تقرير حكومي على موقع وزارة الخارجية وموقع مكتب رئاسة الوزراء على الإنترنت (فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، بكل من اللغتين اليابانية والإنكليزية، ويوزع على أعضاء المجلس التشريعي والمواطنين والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة المهتمين بهذه المسألة.

٢٠١- ويتم إبلاغ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان عن التقارير المقدمة من حكومة اليابان مع الوزارات والوكالات المعنية وتجري مناقشات بشأن كل توصية. وعند تنفيذ أي إجراء جديد، فإنه يدمج في التقرير الحكومي الدوري التالي. وتعلن الملاحظات الختامية على موقعي وزارة الخارجية ومكتب رئاسة الوزراء على الإنترنت (فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، باللغتين اليابانية والإنكليزية.

ثالثاً - المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

١- التشريع المتعلق بعدم التمييز والمساواة

(أ) الدستور الياباني

٢٠٢- يعرف مبدأ المساواة في الفقرة ١ من المادة ١٤ من الدستور الياباني بأن "جميع الناس متساوون بموجب القانون وبعدم وجود أي تمييز في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب العنصر أو العقيدة أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء الأسري"، وتكفل المساواة بموجب القانون دون أي تمييز. وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور الياباني على إلغاء النظم الارستقراطية (الفقرة ٢ من المادة ١٤)، وعلى حق التصويت العام (الفقرة ٣ من المادة ١٥)، وعلى كرامة الفرد المتعلقة بالأسرة ونوعي الجنس (المادة ٢٤) والمساواة بين مؤهلات أعضاء المجلس التشريعي ومن يتمتعون بحق التصويت لهم (المادة ٤٤)، وتكافؤ الفرص في التعليم (الفقرة ١ من المادة ٢٦).

(ب) القانون

٢٠٣- المساواة بموجب القانون مكفولة أيضاً بموجب القوانين المحلية وفقاً لأحكام الدستور الياباني. وبصفة خاصة، ولغرض النص على المساواة بين الرجل والمرأة، ينص القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين الذي صدر من أجل تشجيع التكوين الشامل والمنهجي لمجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، بينما صدر قانون تكافؤ الفرص للرجل والمرأة في التوظيف والمعاملة وما إلى ذلك، من أجل حظر التمييز بين الموظفين على أساس نوع الجنس. وإضافة إلى ذلك، يكفل القانون الأساسي المتعلق بالتعليم تكافؤ الفرص في التعليم.

٢٠٤- وإلى جانب القوانين المشار إليها أعلاه، هناك قوانين معينة تتضمن أحكاماً تكفل المساواة بموجب القانون؛ فمثلاً تنص كل من المادة ٢٧ من قانون الخدمة الوطنية العامة والمادة ١٣ من قانون الخدمة المحلية العامة على تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع الموظفين العموميين؛ وتحظر الفقرة ٣ من القانون ٢٤٤ للاستقلال الذاتي المحلي، المعاملة التمييزية للسكان المحليين في استعمال المرافق العامة؛ وتحظر المادة ٣ من قانون معايير العمل، المعاملة التمييزية فيما يتعلق بالأجور، أو ساعات العمل، أو أي شرط آخر من شروط العمل بسبب الجنسية، أو العقيدة، أو الوضع الاجتماعي لأي عامل؛ وتقنن المادة ٤ من القانون نفسه مبدأ المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة؛ وتنص الفقرة ٢ من المادة ٥ من قانون النقابات العمالية على أنه لا يجوز الحيلولة دون انضمام أي شخص لعضوية النقابات بأي حال من الأحوال على أساس العنصر، أو الدين، أو نوع الجنس، أو الانتماء الأسري، أو المركز؛ وتقنن المادة ٢ من قانون المساعدة العامة الحق في تلقي مساعدة من الحكومة بطريقة تقوم على عدم التمييز والمساواة.

٢- السياسة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة

(أ) لمحة عامة

٢٠٥- نفذت أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل أنشطة مختلفة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتقديم المشورة في المجال نفسه، والتحقيق في قضايا التعدي على حقوق الإنسان وتسويتها ومعالجة مختلف مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك التمييز.

٢٠٦- ويجري المدعون العامون والشرطة تحقيقات على النحو المناسب وصولاً إلى تطبيق العقوبة المناسبة من خلال التطبيق المتساوي والعاقل لقوانين العقوبات على القضايا، على أساس القانون والأدلة، بغض النظر عن العنصر، أو العقيدة، أو نوع الجنس، أو الوضع الاجتماعي، أو أي وضع آخر للمشتبه به أو للضحية في أي جريمة.

(ب) البرامج التعليمية

٢٠٧- إعمالاً لروح الدستور الياباني والقانون الأساسي للتعليم، تشجع وزارة التعليم والثقافة، والرياضة، والعلم والتكنولوجيا تعليمياً يحترم جميع الأفراد عن طريق تحسين وعيهم باحترام حقوق الإنسان من خلال التعليم في المدارس.

٢٠٨- وتتضمن المقررات الدراسية في المدارس الابتدائية ومدارس المرحلة الأولى من الدراسة الثانوية، والمدارس الثانوية الأخرى، كأحكام عامة، "إفشاء روح الاحترام للكرامة الإنسانية والقداسة للحياة في الأنشطة النوعية" من أجل رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان.

٢٠٩- ومن خلال فصول "الدراسات الاجتماعية" و"تعليم الأخلاق" في المدارس الابتدائية ومدارس المرحلة الأولى من المرحلة الثانوية و"المواطنة" في المدارس الثانوية، يتعلم الطلاب احترام حقوق الإنسان الأساسية، والحقوق والواجبات، والغرض من القوانين الدولية لحقوق الإنسان ودورها، وضرورة تحقيق مجتمع خال من التمييز أو التعصب، وما إلى ذلك.

(ج) الحملات العامة

٢١٠- وسعت أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل نطاق أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وإسداء المشورة بشأن حقوق الإنسان، وإجراء البحوث، والانتصاف في قضايا انتهاك حقوق الإنسان لأي شخص أو أشخاص ينتمون لفئة معينة.

٢١١- فمثلاً، عندما أكدت كوريا الشمالية احتطافها لمواطنين يابانيين في سياق محادثات القمة بين اليابان وكوريا الشمالية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتعرض الكثير من الطلبة من كوريا الشمالية والجنوبية للملاحقة، اتخذت تدابير مناسبة لحماية حقوق الإنسان من خلال مشاورات تتعلق بحقوق الإنسان في مكاتب الشؤون القانونية ومكاتب الشؤون القانونية في المناطق الإدارية في أنحاء البلد. كما اتخذت إجراءات مماثلة عندما أشارت التقارير إلى إطلاق كوريا الشمالية قذيفة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩ وأجرت تجارب نووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٩.

٢١٢- وكنشاط لزيادة الوعي بحقوق الإنسان، تعقد سنوياً ندوة عن مرض هانسن (الجدام) من أجل القضاء على التعصب والتمييز ضد المرضى المصابين بمرض هانسن والتشجيع على إفشاء فهم أفضل لحالتهم.